

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبداً ورسوله.

أما بعد :

فقد طالعت بعضاً من شرح أخينا الفاضل الداعي إلى الله
أبي بشير محمد بن علي الزعكري الحجوري، على نظم
الرحبي رحمه الله في الفرائض، فرأيت أنه شرح هذه الرحبية
شرحاً مفيداً.

جزاه الله خيراً ونفع به.

كتبه

يحيى بن علي الحجوري

في ٢٤ شعبان ١٤٣٠هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نظم الرحبية

- (١) أَوَّلُ مَا نَسْتَفْتِحُ الْمَقَالَا بِذِكْرِ حَمْدِ رَبِّنَا تَعَالَى
(٢) فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا حَمْدًا بِهِ يَجْلُو عَنِ الْقَلْبِ الْعَمَى
(٣) ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ دِينِهِ الْإِسْلَامُ
(٤) مُحَمَّدٍ خَاتَمِ رُسُلِ رَبِّهِ وَاللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ وَصَحْبِهِ
(٥) وَنَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا الْإِعَانَةَ فِيمَا تَوَخَّيْنَا مِنْ الْإِبَانَةِ
(٦) عَنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ زَيْدِ الْفَرَضِيِّ إِذْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَهَمِّ الْعَرَضِ
(٧) عَلِمًا بِأَنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مَا سَعِيَ فِيهِ وَأَوْلَى مَالَهُ الْعَبْدُ دُعَى
(٨) وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ مَخْصُوصٌ بِمَا قَدْ شَاعَ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ الْعُلَمَا
(٩) بِأَنَّهُ أَوَّلُ عِلْمٍ يُفْقَدُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى لَا يَكَادُ يُوجَدُ
(١٠) وَأَنَّ زَيْدًا خُصَّ لَا مَحَالَةَ بِمَا حَبَّاهُ خَاتَمُ الرَّسَالَةِ
(١١) مِنْ قَوْلِهِ فِي فَضْلِهِ مُنْبَهًا أَفَرَضُكُمْ زَيْدٌ وَنَاهِيكَ بِهَا
(١٢) فَكَانَ أَوْلَى بِاتِّبَاعِ التَّابِعِي لَا سِيَّامَا وَقَدْ نَحَاهُ الشَّافِعِيُّ
(١٣) فَهَآكَ فِيهِ الْقَوْلُ عَنْ إِجْازِ مُبَرَّأً عَنْ وَضْمَةِ الْأَلْغَازِ

(١) في (ق) : فيها.

بَابُ أَسْبَابِ الْمِيرَاثِ

- (١٤) أَسْبَابُ مِيرَاثِ الْوَرَى ثَلَاثَةٌ كُلُّ يُفِيدُ رَبَّهُ الْوَرَاثَةَ
(١٥) وَهِيَ نِكَاحٌ وَوَلَاءٌ وَنَسَبٌ مَا بَعْدَهُنَّ لِلْمَوَارِيثِ سَبَبٌ

بَابُ مَوَانِعِ الْإِرْثِ^(١)

- (١٦) وَيَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الْمِيرَاثِ وَاحِدَةٌ مِنْ عِلَلِ ثَلَاثِ
(١٧) رِقٌّ وَقَتْلٌ وَاخْتِلَافٌ دِينٍ فَافْتَهُمُ فَلَيْسَ الشَّكُّ كَالْيَقِينِ

بَابُ^(٢) مِنْ يَرِثُ^(٣) مِنَ الرَّجَالِ

- (١٨) وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرَّجَالِ عَشْرَةٌ أَسْمَاؤُهُمْ مَعْرُوفَةٌ مُشْتَهَرَةٌ
(١٩) الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ مَهْمَا نَزَلَا وَالْأَبُّ وَالْجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَلَا

(١) في (ن) : الميراث.

(٢) في (ن) : فصل ، وكذلك في جميع ما يأتي يقول : فصل ، وفي (ق) : باب.

(٣) في أكثر النسخ المطبوعة : (الوارثين) والمثبت من (ق) و (ن).

(٢٠) وَالْأَخُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَا
(٢١) وَابْنُ الْأَخِ الْمُدْلِي إِلَيْهِ بِالْأَبِ
(٢٢) وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ مِنْ أَبِيهِ
(٢٣) وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ ذُو الْوَلَاءِ
قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ الْقُرْآنَا
فَأَسْمَعُ مَقَالاً^(١) لَيْسَ بِالْمَكْذَبِ
فَأَشْكُرُ لِيذِي الْإِيْجَازِ وَالتَّنْبِيْهِ
فَجُمْلَةُ الذُّكُورِ هَهُؤُلَاءِ

بَابُ مَنْ^(٢) يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ

(٢٤) وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعُ
(٢٥) بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَأُمُّ مُشْفِقَةٍ
(٢٦) وَالْأُخْتُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَتْ
لَمْ يُعْطِ أُثْنَى غَيْرَهُنَّ الشَّرْعُ
وَزَوْجَةٌ وَجَدَةٌ وَمُعْتَقَةٌ
فَهَذِهِ عِدَّتُهُنَّ بَأَنْتِ

بَابُ الْفُرُوضِ الْمُقَدَّرَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى^(٣)

(٢٧) وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْإِرْثَ نَوْعَانِ هُمَا
(٢٨) فَالْفَرُضُ فِي نَصِّ الْكِتَابِ سِتَّةٌ
فَرُضٌ وَتَعْصِيبٌ عَلَى مَا قُسِمَا
لَا فَرُضٌ فِي الْإِرْثِ سِوَاهَا الْبَتَّةُ

(١) كذا في (ن)، وفي (ق) : مقالي.

(٢) في (ن) : فيمن يرث، وهكذا في سائر الأبواب الآتية.

(٣) في (ق) : باب الإرث من الفروض.

(٢٩) نِصْفٌ وَرُبْعٌ ثُمَّ نِصْفُ الرَّبْعِ وَالثُلُثُ وَالسُّدُسُ بِنَصِّ الشَّرْعِ
(٣٠) وَالثُّلَثَانِ وَهُمَا السِّتَامُ فَاحْفَظْ فَكُلُّ حَافِظٍ إِمَامٌ

بَابُ مَنْ يَرِثُ النِّصْفَ

(٣١) وَالنِّصْفُ فَرَضٌ خَمْسَةٌ أَفْرَادٌ^(١) الزَّوْجُ وَالْأُنْثَى مِنَ الْأَوْلَادِ
(٣٢) وَبِنْتُ الْإِبْنِ عِنْدَ فَقْدِ الْبِنْتِ وَالْأُخْتُ فِي مَذْهَبِ كُلِّ مُفْتِي
(٣٣) وَبَعْدَهَا الْأُخْتُ الَّتِي مِنَ الْأَبِ عِنْدَ انْفِرَادِهِنَّ عَنِ الْمُعْصَبِ

بَابُ مَنْ يَرِثُ الرَّبْعَ

(٣٤) وَالرَّبْعُ فَرَضٌ الزَّوْجِ إِنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ وَلَدِ الزَّوْجَةِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ
(٣٥) وَهُوَ لِكُلِّ زَوْجَةٍ أَوْ أَكْثَرًا مَعَ عَدَمِ الْأَوْلَادِ فِيهَا قُدْرًا
(٣٦) وَذَكَرُ الْأَوْلَادِ الْبَنِينَ يُعْتَمَدُ حَيْثُ اعْتَمَدْنَا الْقَوْلَ فِي ذِكْرِ الْوَلَدِ

(١) في حاشية (ق): أي : إذا انفردوا.

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّمْنَ

(٣٧) وَالثُّمْنُ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ مَعَ الْبَنِينَ أَوْ مَعَ الْبَنَاتِ
(٣٨) أَوْ مَعَ أَوْلَادِ الْبَنِينَ فَاعْلَمَ وَلَا تَطْنَنَّ الْجُمُعَ شَرْطًا فَافْهَمْ

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّلُثَيْنِ

(٣٩) وَالثُّلُثَانِ لِلْبَنَاتِ جَمْعًا مَا زَادَ عَنُ وَاحِدَةً فَسَمِعَا
(٤٠) وَهُوَ كَذَلِكَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ فَافْهَمْ مَقَالِي فَهَمْ صَافِي الدُّهْنِ
(٤١) وَهُوَ لِلأَخْتَيْنِ فَمَا يَزِيدُ قَضَى بِهِ الْأَحْرَارُ وَالْعَبِيدُ
(٤٢) هَذَا إِذَا كُنَّ لَأُمِّ وَأَبٍ أَوْ لَأَبٍ فَاعْمَلْ بِهِذَا تُصِيبِ

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّلُثِ

(٤٣) وَالثُّلُثُ فَرُضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا وَلَدٌ وَلَا مِنَ الْإِخْوَةِ جَمْعُ ذُو عَدَدٍ
(٤٤) كَأَثْنَيْنِ أَوْ ثِنْتَيْنِ^(١) أَوْ ثَلَاثِ حُكْمِ الذُّكُورِ فِيهِ كَالْإِنَاثِ
(٤٥) وَلَا ابْنَ ابْنٍ مَعَهَا أَوْ بِنْتَهُ فَفَرِّضْهَا الثُّلُثُ كَمَا بَيَّنَّهُ

(١) في (ن) : واثنيتين.

(٤٦) وَإِنْ يَكُـنْ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ
(٤٧) وَهَكَذَا مَعَ زَوْجَةٍ فَصَاعِدًا
(٤٨) وَالثَّلَاثُ لِاثْنَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ^(١٠)
(٤٩) وَهَكَذَا إِنْ كَثُرُوا أَوْ زَادُوا
(٥٠) وَيَسْتَوِي الْإِنَاثُ وَالذُّكُورُ
فَثَلَاثُ الْبَاقِي^(١١) لَهَا مَرَّتَبٌ
فَلَا تَكُنْ عَنِ الْعُلُومِ قَاعِدًا
مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ بَغَيْرِ مَعِينٍ
فَمَا لَهُمْ فِيهَا سِوَاهُ زَادُ
فِيهِ كَمَا قَدْ أَوْضَحَ الْمَسْطُورُ^(١٢)

بَابُ مَنْ يَرِثُ السُّدُسَ

(٥١) وَالسُّدُسُ فَرَضٌ سَبْعَةٌ مِنَ الْعَدَدِ
(٥٢) وَالْأُخْتِ بِنْتِ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدَّةُ
(٥٣) فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّهُ مَعَ الْوَالِدِ
(٥٤) وَهَكَذَا مَعَ وَلَدِ الْإِبْنِ الَّذِي
(٥٥) وَهُوَ لَهَا أَيْضًا مَعَ الْإِثْنَيْنِ
(٥٦) وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ
(٥٧) إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِخْوَةٌ
أَبٍ وَأُمٍّ ثُمَّ بِنْتِ ابْنٍ وَجَدٍ
وَوَلَدِ الْأُمِّ تَمَامَ الْعِدَّةِ
وَهَكَذَا الْأُمُّ بِتَنْزِيلِ الصَّمَدِ
مَا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ وَيَحْتَضِي
مِنْ إِخْوَةِ الْمَيْتِ فَقَسَ هَدَيْنِ
فِي حَوْزِ مَا يُصِيبُهُ وَمُدَّهُ
لِكُونِهِمْ فِي الْقُرْبِ وَهُوَ أَسْوَهُ

(١٠) في (ن) : وهو لاثنين أو اثنتين.

(١١) في (ق) : فثلث ما يبقى.

(١٢) هذا البيت سابق على الذي قبله في : (ق).

(٥٨) أَوْ أَبَوَانِ مَعَهُمَا زَوْجٌ وَرِثٌ
(٥٩) وَهَكَذَا لَيْسَ شَبِيهَاً بِالْأَبِ
(٦٠) وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سَيَاتِي
(٦١) وَبِنْتُ الْإِبْنِ تَأْخُذُ السُّدُسَ إِذَا
(٦٢) وَهَكَذَا الْأُخْتُ مَعَ الْأُخْتِ الَّتِي
(٦٣) وَالسُّدُسُ فَرَضٌ جَدَّةٌ فِي النَّسَبِ
(٦٤) وَوَلَدُ الْأُمِّ يَنَالُ السُّدُسَا
(٦٥) وَإِنْ تَسَاوَى نَسَبُ الْجَدَّاتِ
(٦٦) فَالسُّدُسُ يَبْنَهُنَّ بِالسُّوِيَّةِ
(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ قُرْبَى لَأُمِّ حَجَبَتْ
(٦٨) وَإِنْ يَكُنْ^(١٦) بِالْعَكْسِ فَالْقَوْلَانِ
(٦٩) لَا تَسْقُطُ الْبُعْدَى عَلَى الصَّحِيحِ

فَالْأُمُّ لِلثَّلَاثِ مَعَ الْجَدِّ تَرِثُ
فِي زَوْجَةِ الْمَيِّتِ وَأُمٌّ وَأَبٌ
مُكَمَّلَ الْيَّانِ فِي الْحَالَاتِ
كَانَتْ مَعَ الْبِنْتِ مِثَالاً يُخْتَدَى
بِالْأَبَوَيْنِ يَا أَخِي أَذَلَّتِ
وَاحِدَةً كَانَتْ لِأُمِّ وَأَبِ
وَالشَّرْطُ فِي إِفْرَادِهِ لَا يُنْسَى^(١٥)
وَكُنَّ^(١٦) كُلُّهُنَّ وَارِثَاتِ
فِي الْقِسْمَةِ الْعَادِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ
أُمَّ أَبٍ بُعْدَى وَسُدُسًا سَلَبَتْ
فِي كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْصُوصَانِ
وَاتَّفَقَ الْجُلُّ عَلَى التَّصْحِيحِ

(١٣) فِي (ق) : تَكُنُّ.

(١٤) فِي (ق) : فِكَل.

(١٥) هَذَا الْبَيْتُ فِي (ن) هَكَذَا: وَوَلَدُ الْأُمِّ لَهُ إِذَا انْفَرَدَ * سُدُسٌ جَمِيعُ الْمَالِ قَدْ وَرَدَ.

وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَيْثُ يَكُونُ رَقْمُهُ فِيهَا: (٦١).

(١٦) فِي (ق) : فِكَنَّ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: وَهَنْ.

(١٧) فِي (ق) : بَغِير.

(٧٠) وَكُلُّ^(١٥) مَنْ أَدَلَّتْ بَعِيرٍ وَارِثٍ
 (٧١) وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى بِذَاتِ الْقُرْبِ
 (٧٢) وَقَدْ تَنَاهَتْ قِسْمَةُ الْفُرُوضِ
 فَمَا لَهَا حَظٌّ مِنَ الْمَوَارِثِ
 فِي الْمَذْهَبِ الْأَوْلَى فَقُلْ لِي حَسْبِي
 مِنْ غَيْرِ^(١٦) إِشْكَالٍ وَلَا غُمُوضٍ

بَابُ التَّعْصِيبِ

(٧٣) وَحُقَّ أَنْ نَشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ
 (٧٤) فَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ
 (٧٥) أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرْضِ لَهُ
 (٧٦) كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْجَدِّ الْجَدِّ
 (٧٧) وَالْأَخِ وَابْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ
 (٧٨) وَهَكَذَا بَنُوهُمْ^(١٧) جَمِيعًا
 (٧٩) وَمَا لِيذِي الْبُعْدَى مَعَ الْقَرِيبِ
 (٨٠) وَالْأَخِ وَالْعَمِّ لِأُمِّ وَأَبِ
 بِكُلِّ قَوْلٍ مُوجَزٍ مُصِيبٍ
 مِنَ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي
 فَهُوَ أَخُو الْعُصُوبَةِ الْمَفْضَلَّةِ
 وَالْإِبْنِ عِنْدَ قُرْبِهِ وَالْبُعْدِ
 وَالسَّيِّدِ الْمُعْتَقِ ذِي الْإِنْعَامِ
 فَكُنْ لِمَا أَذْكَرُهُ سَمِيعًا
 فِي الْإِزْثِ مِنْ حَظٍّ وَلَا نَصِيبِ^(١٨)
 أَوْلَى مِنَ الْمُدْلِيِّ بِشَطْرِ النَّسَبِ

(١٥) في (ق): بنوهما.

(١٦) هذا البيت وما بعده في (ن) تحت باب الحجب.

(٨١) وَالْإِبْنُ وَالْأَخُ مَعَ الْإِنَاثِ
(٨٢) وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنَّ بَنَاتُ
(٨٣) وَلَيْسَ فِي النِّسَاءِ طَرًّا عَصَبُهُ
يَعَصَّبَانِهِنَّ فِي الْمِيرَاثِ
فَهُنَّ مَعَهُنَّ مَعْصَبَاتُ^(٢٠)
إِلَّا الَّتِي مَنَّتْ بِعِتْقِ الرَّقَبَةِ

بَابُ الْحَجْبِ^(٢١)

(٨٤) وَالْجَدُّ مَحْجُوبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ
(٨٥) وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ
(٨٦) وَهَكَذَا ابْنُ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ فَلَا
(٨٧) وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ بِالْبَيْنَانَا
(٨٨) أَوْ بَيْنِي الْبَيْنِينَ كَيْفَ كَانُوا
(٨٩) وَيَفْضُلُ ابْنُ الْأُمِّ بِالْإِسْقَاطِ
(٩٠) وَبِالْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ
(٩١) ثُمَّ بَنَاتُ الْإِبْنِ يَسْقُطْنَ مَتَى
بِالْأَبِ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثِ
بِالْأُمِّ فَافْهَمُهُ وَقِسْ مَا أَشْبَهَهُ
تَبَعِ عَنِ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ مَعْدَلًا
وَبِالْأَبِ الْأَدْنَى كَمَا رُوِينَا
سَيَّانَ فِيهِ الْجُمُعُ وَالْوَحْدَانُ
بِالْجَدِّ فَافْهَمُهُ عَلَى اخْتِيَاطِ
جَمْعًا وَوَحْدَانًا فَقُلْ لِي زِدْنِي
حَازَ^(٢٢) الْبَنَاتُ الثُّلَاثِينَ يَأْتِي

(٢٠) وأجمع من هذا البيت: والأخوات لا لأم عصبات * مع بنات الابن أو البنات

(٢١) في (ن) باب الحجب والإسقاط.

(٢٢) في (ق): حازوا.

(٩٢) إِلَّا إِذَا عَصَبْنَهُنَّ الذَّكَرُ
 (٩٣) وَمِثْلُهُنَّ الْأَخَوَاتُ اللَّاتِي
 (٩٤) إِذَا أَخَذْنَ فَرَضَهُنَّ وَافِيَا
 (٩٥) وَإِنْ يَكُنْ أَخٌ لَهَا حَاضِرًا
 (٩٦) وَلَيْسَ ابْنُ الْأَخِ بِالْمَعْصَبِ
 مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ عَلَى مَا ذَكَرُوا
 يُدْلِينَ بِالْقُرْبِ مِنْ الْجِهَاتِ
 أَسْقَطْنَ أَوْلَادَ الْأَبِ الْبَوَاكِيَا
 عَصَبْنَهُنَّ بَاطِنًا وَظَاهِرًا
 مَنْ مِثْلُهُ أَوْ فَوْقَهُ فِي النَّسَبِ

بَابُ الْمُشْتَرَكَةِ

(٩٧) وَإِنْ تَجِدُ زَوْجًا وَأُمًَّ وَرِثَا
 (٩٨) وَإِخْوَةً أَيْضًا لِأُمِّ وَأَبِ
 (٩٩) فَاجْعَلْهُمْ كُلَّهُمْ لَأُمِّ
 (١٠٠) وَاقْسِمِ عَلَى الْإِخْوَةِ ثُلْثَ التَّرِكَةِ
 وَإِخْوَةً لِأُمِّ حَازُوا الثُّلُثَا
 وَاسْتَعْرِقُوا^(٢٣) الْمَالَ بِفَرْضِ النَّصْبِ
 وَاجْعَلْ أَبَاهُمْ حَجْرًا فِي السِّمِّ
 فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْمُسْتَرَكَةُ

بَابُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ

(٢٣) فِي (ق) : عَنْ .

(٢٤) فِي (ق) وَاسْتَعْرِقَ الْمَالَ .

- (١٠١) وَنَبَّيْدِي الْآنَ بِمَا أَرَدْنَا
(١٠٢) فَآلَقِ نَحْوَمَا أَقُولُ السَّمْعَا
(١٠٣) وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْجُدَّ ذُو أَحْوَالِ
(١٠٤) يُقَاسِمُ الْإِخْوَةَ فِيهِنَّ إِذَا
(١٠٥) فَتَارَةً يَأْخُذُ ثُلُثًا كَامِلًا
(١٠٦) إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ذُو سِهَامِ
(١٠٧) وَتَارَةً يَأْخُذُ ثُلُثَ الْبَاقِي
(١٠٨) هَذَا إِذَا مَا كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ
(١٠٩) وَتَارَةً يَأْخُذُ سُدُسَ الْمَالِ
(١١٠) وَهَوَّ مَعَ الْإِنَاثِ عِنْدَ الْقِسْمِ
(١١١) إِلَّا مَعَ الْأُمِّ فَلَا يَجْجِبُهَا
(١١٢) وَاحْسِبْ بَنِي الْأَبِ لَدَى الْأَعْدَادِ
(١١٣) وَاحْكُمْ عَلَى الْإِخْوَةِ بَعْدَ الْعَدِّ
(١١٤) وَاسْقِطْ بَنِي الْإِخْوَةِ بِالْأَجْدَادِ
- فِي الْجُدِّ^(٢٥) وَالْإِخْوَةَ إِذْ وَعَدْنَا
وَاجْمَعْ حَوَاشِي الْكَلِمَاتِ جَمْعًا
أُنْبِيكَ عَنْهُنَّ عَلَى التَّوَالِي
لَمْ يَعِدِ الْقِسْمَ عَلَيْهِ بِالْأَذَى
إِنْ كَانَ بِالْقِسْمَةِ عَنْهُ نَازِلًا
فَاقْنَعْ بِإِيضَاحِي عَنِ اسْتِفْهَامِ
بَعْدَ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْأَرْزَاقِ
تَنْقِصُهُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمُرَاحَمَةِ
وَلَيْسَ عَنْهُ نَازِلًا بِحَالِ
مِثْلُ أَخٍ فِي سَهْمِهِ وَالْحُكْمِ
بَلْ ثُلُثُ الْمَالِ لَهَا يَضْحَبُهَا
وَأَرْفُضْ بَنِي الْأُمِّ مَعَ الْأَجْدَادِ
حُكْمَكَ فِيهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الْجُدِّ
حُكْمًا بَعْدَ ظَاهِرِ الْإِزْشَادِ

(٢٥) فِي (ق) : بِالْجُدِّ.

بَابُ الْأَكْدَرِيَّةِ

- (١١٥) وَالْأُنْتُ لَا فَرَضَ مَعَ الْجِدِّهَا فِيمَا عَادَا مَسْأَلَةً كَمَلَّهَا
(١١٦) زَوْجٌ وَأُمٌّ وَهُمْمَا تَمَامُهَا فَاعْلَمَ فَخَيْرُ أُمَّةٍ عَلَامُهَا
(١١٧) تُعْرَفُ يَا صَاحِبِ الْأَكْدَرِيَّةِ وَهِيَ بِأَنْ تُعْرِفَهَا حَرِيَّةُ
(١١٨) فَيَفْرَضُ النِّصْفُ لَهَا وَالسُّدُسُ لَهُ حَتَّى تَعُولَ بِالْفُرُوضِ الْمُجْمَلَةِ
(١١٩) ثُمَّ يَعُودَانِ إِلَى الْمُقَاسَمَةِ كَمَا مَضَى فَاحْفَظْهُ وَاشْكُرْ نَاظِمَهُ

بَابُ مَعْرِفَةِ الْحِسَابِ

- (١٢٠) وَإِنْ^(٢٦) تُرِدُ مَعْرِفَةَ الْحِسَابِ لِتَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ
(١٢١) وَتَعْرِفَ الْقِسْمَةَ وَالتَّفْصِيلًا وَتَعْلَمَ التَّصْحِيحَ وَالتَّأْصِيلًا
(١٢٢) فَاسْتَخْرِجِ الْأُصُولَ فِي الْمَسَائِلِ وَلَا تَكُنْ عَنْ حِفْظِهَا^(٢٧) بِذَاهِلِ
(١٢٣) فَإِنَّهُنَّ سَبْعَةٌ أُصُولُ ثَلَاثَةٌ مِنْهُنَّ قَدْ تَعُولُ
(١٢٤) وَبَعْدَهَا أَرْبَعَةٌ تَمَامُ لَا عَوْلَ يَعْرُوهَا وَلَا أَنْثِلَامُ
(١٢٥) فَالْسُّدُسُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ يُرَى وَالثُّلُثُ وَالرُّبْعُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ
(١٢٦) وَالثُّمْنُ إِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ السُّدُسُ فَأَصْلُهُ الصَّادِقُ فِيهِ الْحُدُسُ

(٢٦) فِي (ق) فَإِنْ.

- (١٢٧) أَرْبَعَةٌ يَتْبَعُهَا عِشْرُونَ
(١٢٨) فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأُصُولُ
(١٢٩) فَتَبْلُغُ السِّتَّةُ عِقْدَ الْعَشْرَةِ
(١٣٠) وَتَلْحَقُ الَّتِي تَلِيهَا بِالْأَثَرِ^(٢٧)
(١٣١) وَالْعَدَدُ الثَّلَاثُ قَدْ يَعُولُ
(١٣٢) وَالنِّصْفُ وَالْبَاقِي أَوْ النِّصْفَانِ
(١٣٣) وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَكُونُ
(١٣٤) وَالثُّمْنُ إِنْ كَانَ فَمِنْ ثَمَانِيَةٍ
(١٣٥) لَا يَدْخُلُ الْعَوْلُ عَلَيْهَا فَاعْلَمْ
(١٣٦) وَإِنْ تَكُنْ مِنْ أَصْلِهَا تَصِحُّ
(١٣٧) فَأَعْطِ كُلًّا سَهْمَهُ مِنْ أَصْلِهَا
يَعْرِفُهَا الْحُسَابُ أَجْمَعُونَ
إِنْ كَثُرَتْ فُرُوعُهَا^(٢٨) تَعُولُ
فِي صُورَةٍ مَعْرُوفَةٍ مُشْتَهَرَةٍ
فِي الْعَوْلِ إِفْرَادًا إِلَى سَبْعِ عَشْرٍ
بِثْمَنِهِ فَاعْمَلْ^(٢٩) بِمَا أَقُولُ
أَصْلُهُمَا فِي حُكْمِهِمْ إِثْنَانِ
وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مَسْنُونُ
فَهَذِهِ هِيَ الْأُصُولُ الثَّانِيَةُ
ثُمَّ اسْلُكِ التَّصْحِيحَ فِيهَا وَأَقْسِمِ
فَتَرَكَ تَطْوِيلِ الْحِسَابِ رِبْحُ
مُكَمَّلًا أَوْ^(٣٠) عَائِلًا مِنْ عَوْلِهَا

(٢٧) في (ق): في الأثر.

(٢٨) في (ق): لحفظها.

(٢٩) في (ق): فروضها.

(٣٠) في (ق): فاقنع.

(٣١) في (ق): و.

بَابُ السَّهَامِ^(٣٢)

- (١٣٨) وَإِنْ تَرَ السَّهَامَ لَيْسَتْ تَنْقَسِمَ عَلَى ذَوِي الْمِيرَاثِ فَاتَّبِعْ مَا رُسِمَ
(١٣٩) وَاطْلُبْ طَرِيقَ الْإِخْتِصَارِ فِي الْعَمَلِ بِالْوَفْقِ وَالضَّرْبِ يُجَانِبُكَ الزَّلَلَ
(١٤٠) وَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ فَأَنْتَ الْحَازِقُ وَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ فَأَنْتَ الْحَازِقُ
(١٤١) إِنْ كَانَ جِنْسًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرًا فَاتَّبِعْ سَبِيلَ الْحَقِّ وَاطْرَحِ الْمِرَا
(١٤٢) وَإِنْ تَرَ الْكَسْرَ عَلَى أَجْنَاسٍ فَإِنَّهَا فِي الْحُكْمِ عِنْدَ النَّاسِ^(٣٣)
(١٤٣) تُخَصَّرُ فِي أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ يَعْرِفُهَا الْمَاهِرُ فِي الْأَحْكَامِ
(١٤٤) مُمَثِّلٌ مِنْ بَعْدِهِ مُنَاسِبٌ وَبَعْدَهُ مُوَافِقٌ مُصَاحِبٌ
(١٤٥) وَالرَّابِعُ الْمُبَايِنُ الْمُخَالَفُ يُنْبِئُكَ عَنْ تَفْصِيلِهِنَّ الْعَارِفُ
(١٤٦) فَخُذْ مِنَ الْمُمَثِّلِينَ وَاحِدًا وَخُذْ مِنَ الْمُنَاسِبِينَ الزَّائِدًا
(١٤٧) وَاضْرِبْ جَمِيعَ الْوَفْقِ فِي الْمَوْافِقِ وَاسْلُكْ بِذَلِكَ أَنْهَجَ^(٣٤) الطَّرَائِقَ
(١٤٨) وَخُذْ جَمِيعَ الْعَدَدِ الْمُبَايِنِ وَاضْرِبْهُ فِي الثَّانِي وَلَا تُتْدَاهِنِ

^(٣٢) هذا الباب غير موجود في : (ق).

^(٣٣) هذا البيت وما بعده في (ق) تحت باب هو : باب الكسر.

^(٣٤) في (ن) : أنجح.

(١٤٩) فَذَلِكَ جُزْءُ السَّهْمِ فَاحْفَظْنَاهُ
(١٥٠) وَأَضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ الَّذِي تَأَصَّلَا
(١٥١) وَأَقْسِمُهُ فَالْقِسْمُ إِذَا صَحِيحٌ
(١٥٢) فَهَذِهِ مِنَ الْحِسَابِ جَمَلٌ
(١٥٣) مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا اعْتِسَافٍ
وَاحْذَرْ هُدَيْتَ أَنْ تَزْبِغَ عَنْهُ
وَأَحْصِ مَا انْضَمَّ^(٣٥) وَمَا تَحْصَلَا
يَعْرِفُهُ الْأَعْجَمُ وَالْفَصِيحُ
يَأْتِي عَلَى مِثَالِهَا الْعَمَلُ
فَاقْتَعِبْ بِمَا بَيْنَ فَهُوَ كَافٍ

بَابُ الْمُنَاسَخَةِ

(١٥٤) وَإِنْ يَمُتْ آخِرُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ
(١٥٥) وَاجْعَلْ لَهُ مَسْأَلَةً أُخْرَى كَمَا
(١٥٦) وَإِنْ تَكُنْ لَيْسَتْ عَلَيْهَا تَنْقِيسٌ
(١٥٧) وَانظُرْ فَإِنْ وَافَقَتِ السَّهَامَا
(١٥٨) وَأَضْرِبْهُ أَوْ جَمِيعَهُمَا فِي السَّابِقَةِ
(١٥٩) وَكُلُّ سَهْمٍ فِي جَمِيعِ الثَّانِيَةِ
(١٦٠) وَأَسْهَمُ الْأُخْرَى فِي السَّهَامِ
(١٦١) فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُنَاسَخَةِ
فَصَحِّحِ الْحِسَابَ وَاعْرِفْ سَهْمَهُ
قَدْ بَيَّنَّ التَّفْصِيلُ فِيمَا قُدِّمَا
فَارْجِعْ إِلَى الْوَفْقِ بِهَذَا قَدْ حُكِمَ
فَخُذْ هُدَيْتَ وَفَقِّهَا تَمَامَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ
يُضْرَبُ أَوْ فِي وَفَقِّهَا عَلَانِيَةً
تُضْرَبُ أَوْ فِي وَفَقِّهَا تَمَامًا^(٣٦)
فَارْقَ بِهَا رُبَّةَ فَضْلِ شَاخِجَةٍ

(٣٥) في (ق): وخص ما ضم.

(٣٦) هذا البيت ساقط من (ق).

بَابُ الْخُشْيِ الْمُسْكِلِ

(١٦٢) وَإِنْ يَكُنْ فِي مُسْتَحِقِّ الْمَالِ خُشْيٌ صَحِيحٌ بَيِّنٌ إِشْكَالٍ

(١٦٣) فَأَقْسِمَ عَلَى الْأَقْلِّ وَالْيَقِينِ تَحَظُّ بِحَقِّ الْقَسَمِ وَالتَّيْبِينِ^(٣٧)

بَابُ الْمَفْقُودِ وَالْحَمْلِ

(١٦٤) وَاحْكُمْ عَلَى الْمَفْقُودِ حُكْمَ الْخُشْيِ إِنْ ذَكَرَ أَنْ يَكُونَ أَوْ هُوَ أَنْثَى^(٣٨)

(١٦٥) وَهَكَذَا حُكْمُ ذَوَاتِ الْحَمْلِ فَابْنِ عَلَى الْيَقِينِ وَالْأَقْلِّ

بَابُ الْغَرْفِيِّ وَالْمُدْمِيِّ وَالْحَرْفِيِّ

^(٣٧) في (ق): القسمة المبين.

^(٣٨) في (ق): ذكرا كان هو أو أنثى.

- (١٦٦) وَإِنْ يَمُتْ قَوْمٌ بِهِمْ أَوْ غَرِقَ
(١٦٧) وَلَمْ يَكُنْ يُعْلَمُ حَالُ السَّابِقِ
(١٦٨) وَعُدَّتْهُمْ كَأَنَّهُمْ أَجَانِبُ
(١٦٩) وَقَدْ أَتَى الْقَوْلُ عَلَى مَا شِئْنَا
(١٧٠) عَلَى طَرِيقِ الرَّمْزِ وَالْإِشَارَةِ
(١٧١) فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّيَامِ
(١٧٢) أَسْأَلُهُ^(٣٩) الْعَفْوَ عَنِ التَّقْصِيرِ
(١٧٣) وَغَفَرَ مَا كَانَ مِنَ الذُّنُوبِ
(١٧٤) وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ
(١٧٥) مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ الْعَاقِبِ
(١٧٦) وَصَحْبِهِ الْأَمْجَادِ الْأَبْرَارِ
أَوْ حَادِثٍ عَمَّ الْجَمِيعَ كَالْحَرْقِ
فَلَا تُورَثُ زَاهِقًا مِنْ زَاهِقِ
فَهَكَذَا الْقَوْلُ السَّيِّدُ الصَّائِبُ
مِنْ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ إِذْ بَيْنَنَا
مُلَخَّصًا بِأَوْجَزِ الْعِبَارَةِ
حَمْدًا كَثِيرًا تَمَّ فِي الدَّوَامِ
وَخَيْرَ مَا نَأْمُلُ فِي الْمَصِيرِ
وَسَرَّ مَا شَانَ مِنَ الْعُيُوبِ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ
وَأَلِهِ الْغُرِّ ذَوِي الْمَنَاقِبِ
الْصَّفْوَةِ الْأَكْبَرِ الْأَخْيَارِ^(٤٠)

(٣٩) فِي (ق) : وَنَسَأَلُ.

(٤٠) فِي (ق) : وَصَحْبِهِ الْأَفْضَلِ الْأَخْيَارِ * وَالسَّادَةِ الْأَمْجَادِ الْأَبْرَارِ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نعمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ،
وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله ﷺ

أما بعد :

فإن الله فرض المواريث لحكمته وعلمه وعدله وبين ذلك في كتابه .
وكان نظام الإرث في الجاهلية :

أ- بالقرابة خاصة بالكبار بحجة أنهم يمنعون الذمار ويحمون
الديار وأما الصغار والنساء فلا إرث لهم .

ب- بالتحالف وكان هو أحد أسباب الإرث في الجاهلية وقد
استمر ذلك في أول الإسلام حتى نزل قوله : ﴿ **وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ
أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ** ﴾ [الأحزاب: ٦].

ج - بالتبني ، كان في الجاهلية وفي أول الإسلام ونسخ بقوله :
﴿ **ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ** ﴾ [الأحزاب: ٥] .^١

^١ راجع « فقه المواريث » (٧٢ / ١) للاحم.

فهكذا كان أهل الجاهلية في جاهليتهم وأبطل الله هذا الحكم الظالم أهله وجعل للمرأة نصف ما للرجل من جنسها ولم يجرمها حقها كما فعل أهل الجاهلية ولا سواها بالرجل كما فعله بعض المنحرفين الضلال وهو (مصطفى أتاتورك) وهو زعيم ملحد لا يؤمن بالله ربا ولا بالإسلام ديناً ولا بمحمد رسولاً ثم سرت هذه الضلالة إلى بعض الدول وقد ماتت هذه الضلالة بعد ذلك، والحمد لله^{٤٢}.

قال تعالى في آيات المواريث: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١] ونقل الإجماع على أن نصيب الابن مثل حظ الأنثيين .

^{٤٢} وراجع «العذب النمير» (٣/٣٢٢) للشنقيطي رحمه الله.

يخرج من خطاب الآية الأنبياء والرسل فإن ذريتهم لا ترثهم^٢ وهذه الآية في إرث الأصول والفروع وأعطيت المرأة نصف نصيب الرجل لأمر:

أ- أن الرجل هو الذي ينفق على البيت ونفقة المرأة واجبة على أبنها أو أبيها أو أخيها أو غيرهم من الأقارب (والمرأة لا تنفق على أحد بخلاف الرجل). واجب على الأب النفقة على ابنته حتى تتزوج أما الابن فواجب عليه حتى يبلغ فقط.

ب- نفقات الرجل أكثر من نفقات المرأة.

ج- الرجل يدفع المهر ويكلف بنفقة السكن وبالمطعم وفي الآية دليل على أن الذكر أفضل من الأنثى لتقديمه في الآية.

الآية الثانية من آيات الموارث / قال تعالى : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُنْ لهنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلهنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِن لَّمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلهنَّ السُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كِلَالَ أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنهنَّ السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ

^٢ - لحديث أبي هريرة أن رسول الله P قال : (لانورث ما تركناه صدقة) متفق عليه وجاء عن عمر و عثمان وعلى سعد في الصحيح وإجماع الأمة

شُرَكَاءٍ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً
مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿النساء: ١٢﴾

هذه الآية في إرث الزوجين وأولاد الأم .

الآية الثالثة / قال تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي
الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ
وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا النُّشْأَانِ مِمَّا تَرَكَ
وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ
لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿النساء: ١٧٦﴾

هذه الآيات مع حديث ابن عباس (ألحقوا الفرائض بأهلها فما
بقي فلأولى رجل ذكر) قد استوعبت أحكام المواريث وبعض
الناس في هذه الأيام يمنع النساء من الميراث وهذه سنة من السنن
الجاهلية كما جاء عن زيد بن ثابت أنه قال لبعض الصحابة هذا
العمل من عمل الجاهلية أن يرث الرجال دون النساء ، وبعض
الناس يمنعون النساء من الميراث فيسلط الله عليهم الفقر أو الفتن
أو الذلة وكل هذا بسبب أخذه مال غيره ، تسمى المسكينة تدعو الله
عليه ورسول الله ﷺ يقول : (واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها
وبين الله حجاب) والحديث متفق عليه .

قال قتادة : كان أهل الجاهلية يمنعون النساء من الميراث
ويخصون به الرجال حتى كان الرجل منهم إذا مات وترك ذرية

ضعافا وقرابة كبارا استبدّ بالمال القرابة الكبار وكان هذا من الجاهلية تصرفا بجهل عظيم فإن الورثة الصغار الضعاف كانوا أحق بالمال من القوي فعكسوا الحكم وأبطلوا الحكمة فضلوا بأهوائهم وأخطئوا في آرائهم. «أحكام القرآن لابن العربي» (آية ٧ النساء).

قال الإمام الشنقيطي في قوله تعالى : ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلٍ حَظٌّ **الأنثيين**﴾ [النساء: ١٧٦].

وقد بين الله في هذه الآية الكريمة أنه بين لخلقه هذا البيان الذي من جملة تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث لثلاث أسباب فمن سوى بينهما فهو ضال قطعاً.

فائدة:

ذكر بعض أهل العلم أن الذكر فضل على الأنثى من حين خروجه من بطن أمه ؛ ووجه التفضيل في العقيقة وكذلك فضل في الإرث بعد موت المورث ، وهناك كثير من المفاضلة ليس المكان لسردها ، راجع (كشف الوعطاء بزجر الخبثاء الداعين إلى مساواة النساء بالرجال وإلغاء فوارق الأنثى) لفضيلة شيخنا العلامة الناصح الأمين يحيى بن علي الحجوري - حفظه الله - خليفة شيخنا مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - .

فائدة :

“ وراجع تفسير الطبري» آية ١١ سورة النساء، و«العذب النمير» (١/ ٣٧٩).

وبعض البنات قد ينفعن الآباء بما يسرها الله له من الطاعة والدعاء وغير ذلك أكثر من الذكور قال تعالى: ﴿ **أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا** ﴾ [النساء: ١١]، وعلى هذا؛ فتضجّر بعض الناس إذا ولدت له بنت سنة جاهلية، قال تعالى ﴿ **وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ** ﴾ * يتواري من القوم من سوء ما بُشِّرَ به أيْمِسْكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [النحل: ٥٨-٥٩].

وقال تعالى: ﴿ **تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ﴾ [النساء: ١٣].

فبين سبحانه أنه فرض المواريث بعلمه فلا يجوز تجاوزه أو النقص منه .

- الرحبية : هي للإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسين الرحبي نسبة إلى رحب بطن من همدان من اليمن^{٤٥}.
علم الفرائض : هو علم يُعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث .

^{٤٥} «شرح الرحبية» لسبط المارديني.

فضل علم الفرائض :مبيّن في قصة ابن أبزى في
«مسلم»(برقم ٨١٧) أَنَّ نَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ لَقِيَ عُمَرَ بِعُسْفَانَ
وَكَانَ عُمَرُ يَسْتَعْمِلُهُ عَلَى مَكَّةَ فَقَالَ مَنْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي
فَقَالَ ابْنُ أَبْزَى. قَالَ وَمَنْ ابْنُ أَبْزَى قَالَ مَوْلَى مِنْ مَوَالِينَا. قَالَ
فَاسْتَحْلَفْت عَلَيْهِمْ مَوْلَى قَالَ إِنَّهُ قَارِئٌ لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِنَّهُ عَالِمٌ
بِالْفَرَائِضِ. قَالَ عُمَرُ أَمَا إِنَّ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَ « إِنَّ
اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ ».

حكمه : فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين^٦.

^٦ وراجع «فقه المواريث» لعبد الكريم اللاحم.

متن الرحبية

- (١) أَوَّلُ مَا نَسْتَفْتِحُ الْمَقَالَ
بِذِكْرِ حَمْدِ رَبَّنَا تَعَالَى
(٢) فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا
حَمْدًا بِهِ يَجْلُو عَنِ الْقَلْبِ الْعَمَى
(٣) ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ
عَلَى نَبِيِّ دِينِهِ الْإِسْلَامِ
(٤) مُحَمَّدٍ خَاتَمِ رُسُلِ رَبِّهِ
وَالِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَصَحْبِهِ
(٥) وَنَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا الْإِعَانَةَ
فِيمَا تَوَخَّيْنَا مِنْ الْإِبَانَةِ
(٦) عَنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ زَيْدِ الْفَرَضِيِّ
إِذْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَهَمِّ الْغَرَضِ
(٧) عَلِمًا بِأَنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مَا سَعِيَ
فِيهِ وَأَوْلَى مَالَهُ الْعَبْدُ دُعَى
(٨) وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ مَخْصُوصٌ بِمَا
قَدْ شَاعَ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ الْعُلَمَاءِ
(٩) بِأَنَّهُ أَوَّلُ عِلْمٍ يُفْقَدُ
فِي الْأَرْضِ حَتَّى لَا يَكَادُ يُوجَدُ
(١٠) وَأَنَّ زَيْدًا خُصَّ لَا مَحَالَةَ
بِمَا^(٤٧) حَبَّاهُ خَاتَمُ الرَّسَالَةِ
(١١) مِنْ قَوْلِهِ فِي فَضْلِهِ مُنْبَهًا
أَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ وَنَاهِيكَ بِهَا
(١٢) فَكَانَ أَوْلَى بِاتِّبَاعِ التَّابِعِيِّ
لَا سِيَمًا وَقَدْ نَحَاهُ الشَّافِعِيُّ
(١٣) فَهَذَا فِيهِ الْقَوْلُ عَنْ إِيجَازِ
مُبْرَأً عَنِ وَصْمَةِ الْأَنْغَازِ

(٤٧) فِي (ق) : فِيهَا.

١ . أول ما نستفتح : أي نفتح القول .

حمد ربنا : أي خالقنا ومعبودنا . بدأ بحمد الله تأسياً بكتاب الله العزيز .

٢ . الحمد لله : الحمد هو الشاء على الله مع المحبة والتعظيم والإجلال .

العمى : فاقد البصر، وعمى القلب هو الضار في الدين .

٣ . ٤ . النبي : هو إنسان حر ذكر أوحى إليه بشرع، والمقصود به هنا رسولنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

الإسلام : هو الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله .

أتى بالصلاة والسلام بعد حمد الله لقوله ﴿ **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ**

يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا

تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦]

وآله: أي اتباعه على دينه عموماً، وأهل بيته من أتباعه خصوصاً ..

والصحابي : من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك .

، نبي دينه الإسلام هو محمد ﷺ أفضل الخلق .راجع كلام ابن كثير في البداية والنهاية قبل خلافة أبي بكر الصديق ﷺ .
٥ . قال ابن عباس ؓ قال رسول الله ﷺ : إذا سألت فاسأل الله ... الحديث .

التوخي : الاجتهاد .

٦ . هو زيد بن ثابت يُكنى أبا سعيد - الفرضي : العالم بالفرائض .

والمذهب : هو ما قاله المجتهد مبنياً على الدليل .

٧ . ٨ . ٩ . العلم : هو إدراك الشيء على حقيقته إدراكاً جازماً ، وهو خلاف الجهل ، قال تعالى : (يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات) .

وجعل رسول الله الخيرية في العلم «ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» ، وعلم الفرائض اشتهر عند جميع العلماء .

- بأنه أول علم يُفقد : أشار إلى حديث «تعلموا الفرائض وعلموها فإنه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي» عن أبي هريرة أخرجه (ابن ماجه ٢٧١٩) ، وهو ضعيف ، في سنده حفص بن عمر ، متروك ١٠ . ١١ . ١٢ . حباه :

خصه. وحديث (أفرضكم زيد) قال شيخ الإسلام ابن تيمية
كما في مجموع الفتاوى (٣١/٣٤٢): حديث ضعيف لا أصل له
ولم يكن على عهد النبي P معروفًا بالفرائض.

وقد نحاه: أي قصد مذهبه .

ومعنى يفقد أي يفقد علماء الشريعة لحديث رسول الله P : (إن
الله لا ينتزع العلم انتزاعاً من صدور الرجال ولكن يموت
العلماء).

الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي .

١٣. هاك: اسم فعل بمعنى خذ- وصمه: بمعنى العيب، كما
في «القاموس» .

الألغاز: الأمر الخفي.

الحقوق المتعلقة بالتركة : خمسة مرتبه بحسب أهميتها

١- مؤن تجهيز الميت مثل كفنه وتغسيله وأجره حفر قبره .

٢- الحقوق المتعلقة بعين التركة : مثل الدين برهن وهذا مقدم

على الأول عند الجمهور، والراجح أن الأول مقدم على

هذا، وهو قول الإمام أحمد .

٣- الديون المرسلة : كدين في الذمة سواء كانت لله كالزكاة أم
للأدمي كالقرض، وأجمع^٨ أهل العلم على تقديم الدين
قبل الوصية لأن الوصية تبرع والدين واجب .

٤- والوصية بأقل من الثلث بالإجماع ولو كان الرجل صحيحا
له أن يتصدق بأكثر من الثلث لحديث عمر في قصة أبي
بكر، ولو أجاز الورثة بأكثر من الثلث نفذت قول
الجمهور^٩ .

٥- التركة : مثاله : امرأة أوصت بالثلث ومعها زوج وأخت
شقيقة .

- المسألة من ثلاثة منه الوصية وبقي اثنان نصف للزوج وهو واحد
والنصف الآخر للأخت

فائدة : الوصية غير واجبة إلا من عليه دين أو عنده أمانة، هذا قول
الجمهور وهو الراجح، لحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ
يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» .

^٨ - نقل الإجماع ابن حجر في التلخيص (٣/٩٥)، وابن كثير في تفسيره .

^٩ - راجع سبل السلام (٣/٢٠٣) والتمهيد لابن عبد البر (١٤/٢٠٧) قال : فإن أجازها الورثة لو ارت
جازت قول الجمهور . وهو الراجح والإجماع غير صحيح .

وشروط الإرث ثلاثة: ١. تحقق موت المورث .

٢. تحقق حياة الوارث .

٣. العلم بمقتضى التوارث، والمراد به معرفة سبب الإرث وجهة

الوارث ودرجته.

أسباب الميراث

(١٤) أَسْبَابُ مِيرَاثِ الْوَرَى ثَلَاثَةٌ كُلُّ يَفِيْدُ رَبَّهُ الْوَرَاثَةَ

(١٥) وَهِيَ نِكَاحٌ وَوَلَاءٌ وَنَسَبٌ مَا بَعْدَهُنَّ لِلْمَوَارِيثِ سَبَبٌ

قوله : الوري: الأدميون.

أجمع المسلمون على أن الأسباب المتوارث بها ثلاثة ، والأسباب التي

تمنع الميراث ثلاثة .

والسبب : هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته.

أولاً: أسباب الميراث :-

الأول : النكاح : وهو الضم ، واصطلاحاً : هو عقد الزوجية

الصحيح ، وإن لم يحصل وطء ولا خلوة ويورث من الجانبين .

والمرأة تكون زوجة بمجرد العقد ويثبت التوارث بين الزوجين^{٥٥} والطلاق الرجعي ما دامت في العدة بالإجماع (أي التوارث) وأما الفسخ والطلاق البائن فينقطع التوارث بين الزوجين بمجرد الفرقة ، هذا هو الراجح ، ورجح هذا الشافعي وقد صح عن ابن الزبير^{٥٦} وابن عون وهو ترجيح شيخنا مقبل رحمه الله ، وقول شيخنا يحيى الحجوري حفظه الله .

رجل طلق زوجته قبل الدخول بها ثم بعد ثلاثة أيام مات لا عدة عليها ولا ميراث لها ولها نصف الصداق لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسِرَّوهُنَّ سِرًّا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]

^{٥٥} - من الجانبين .

ولا يجوز مخالفة الكتاب بالرأي . وأما الميراث فإنها ليست بزوجة
ولا معتدة من نكاح وأما إذا توفي ولم يطلقها فإنها ترثه ولها الصداق
وعليها العدة^{٥١} .

السبب الثاني : الولاء .

يطلق على النصره والملك ، واصطلاحاً : هو عصبه سببها نعمة
المعتق من رقيقه بالعتق ويورث به من جانب واحد فقط لحديث :
«إنما الولاء لمن أعتق» عن عائشة متفق عليه . وكما يثبت الولاء على
الرقيق فكذلك يثبت على فرعه بشرطين أن لا يكون أحد أبويه حر
الأصل ، وأن لا يمسه رق لأحد والولاء يتبع الأب كالنسب وقد
يكون لموالي الأم في صورة واحدة وهي ما إذا تزوج رقيق محررة
فولدت منه وقد ينجر إلى موالي الأب بثلاثة شروط :

أ. أن تكون الأم محررة . ب. وأن يكون الأب حال الولادة رقيق .

ج. وأن يعتق قبل أن يموت .

السبب الثالث : النسب

^{٥١} - لحديث ابن مسعود τ في سنن أبي داود (٢١١٤) . قال ابن رشد : واتفق العلماء على أن الصداق يجب
كله بالدخول أو الموت .

فائدة : ولا توارث في نكاح المتعة ، نقل الاتفاق عليه ابن عبد البر ، مسألة (٢٤٥٤) .

لغة : هو القرابة ، واصطلاحا : هو الاتصال بين إنسانين بالاشتراك

في ولادة قريبة أو بعيدة ، وهم ثلاثة أقسام :

أ- الأصول : من لهم ولادة على الشخص كالأب والأم وإن

علوا والوارث منهم كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى .

ب- الفروع : وهم الأبناء وأبناؤهم وإن نزلوا والوارث منهم

كل من ليس بينه وبين الميت أنثى كالأولاد، فأما من بينه

وبين الميت أنثى كأولاد البنات فهم من ذوي الأرحام .

ج - الحواشي : وهم الأخوة وأبناؤهم والأعمام وأبناؤهم

والوارث منهم الأخوات مطلقا ، فأما غيرهن من إناث الحواشي

فمن ذوي الأرحام ، كالعلمات والخالات وبنات الأخ وبنات العممة

ونحوهن .

ومنهم كل ذكر أدلى بذكر والأخوة من الأم دون فروعهم .

موانع الإرث

(١٦) وَيَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الْمِيرَاثِ وَاحِدَةً مِنْ عِلَلٍ ثَلَاثٍ

(١٧) رِقٌّ وَقَتْلٌ وَاخْتِلَافٌ دِينٍ فَافْهَمْ فَلَيْسَ الشُّكُّ كَالْيَقِينِ

المجمع عليه ثلاثة ، وهي :

الأول : الرق ، لغة : العبودية ، والرقيق لا يملك شيء لأنه لو ورث شيء لكان لسيدته فإذا لا يملك شيء ، ولم يستحق الإرث . والرقيق في هذا الزمان معدوم وهو بيع وشراء من أسره المسلمون من الكفار في الحروب وهذا راجع إلى ولي الأمر في أسارى الكفار إن شاء فك أسرههم وإن شاء جعلهم رقيق وإن شاء أخذ المال من بلدانهم والأمر إليه .

الثاني : القتل ، وأجمعوا على أن القاتل لمورثه عمداً لا يرث المقتول ، انظر «موسوعة الإجماع» لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ووقع الخلاف فيما إذا قتل مورثه خطأ .

والقول الراجح في القتل هو قول المالكية : أن العمد هو الذي يمنع من الإرث فقط وما عداه فلا يمنع من الإرث من التركة ، ولكن يمنع من الدية للإجماع ، قال شيخ الإسلام : واتفقوا على أن القاتل خطأ لا يرث من الدية شيء ورجح قول المالكية ابن القيم وشيخنا مقبل رحمه الله والشيخ العثيمين رحمهم الله جميعاً ، وشيخنا يحيى الحجوري حفظه الله تعالى .

الثالث : اختلاف الدين :

وهو أن يكون أحدهما على ملة والثاني على ملة أخرى لقوله
تعالى : لنوح عليه السلام : «إنه ليس من أهلك» .
ولقول النبي ﷺ : «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
«متفق عليه عن أسامة ، فالمسلم لا يرث الكافر وهو قول
الجمهور وهو الصحيح ولا يرث الكافر من المسلم بالإجماع
لغير الولاء حتى وإن أسلم الرجل قبل قسمة التركة فلا يرثه
والعبرة بحاله حين الموت ، وهو قول الجمهور ، والكفر ملل
شتى وهو الراجح لقوله تعالى : إن الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا . فجعلهم ملل
شتى لا ملة واحدة ، وهذا قول الإمام أحمد ورجحه الصنعاني
وابن قدامة .

الكفر عند الشافعي ملة	ووافق النعمان والأجلة
وعند مالك ثلاث ملل	وملل شتى لدى ابن حنبل

الشافعي قال الكفر ملة واحدة، ومالك قال ثلاث وابن حنبل قال
ملل شتى، وهو الراجح ورجحه الإمام الصنعاني والعلامة
العثيمين والعلامة ابن باز والعلامة الفوزان .

اليهودي لا يرث النصراني .

المرتد لا يرث أحداً^{٥٢}بلا خلاف بين أهل العلم ولا يورث لحديث
أسامة وماله فيء لبيت مال المسلمين .

وأجمع أهل العلم على توريث أهل الملة الواحدة بعضهم من بعض
اليهود ملة، النصراني ملة، المجوس ملة، والشيعيين ملة .

• الحربي : هو الذي ليس بيننا وبينه عهد ولا ذمة ولا أمان .

• المستأمن : بكسر الميم وهو الذي أُعطي أمانه ألا يُعتدى عليه

سواء من الإمام أو ممن يجيز إجارته .

• الذمي : وهو الذي بيننا وبينه عهد وذمة أن يبقى في دارنا آمناً

، تحفظ له حقوقه وعليه الجزية . ولا يصح عقد الذمة والهدنة

إلا من الإمام أو نائبه .

^{٥٢} -والذي يحكم على الشخص بالردة هم العلماء مما يقتضيه فعله بخلاف ما درج عليه الكثير من الشباب
الذين يتهمون أن يكفروا واحداً بعينه وهذا غلط عظيم إذا وجد الكفر وتمت شروطه وانتفت الموانع فإننا
نكفروه بعينه ، ونعامله معاملة الكافر لأنه ليس لنا إلا الظاهر . «العثيمين» .

• المعاهد : وهو الذي جرى بينه وبين المسلمين عهد لكنه في بلده .

فهؤلاء يتوارثون بعضهم من بعض إذا اتفقت أديانهم كأن يكونوا كلهم يهود ، أو كلهم نصارى .

باب الوارثين من الرجال [وهم عشرة بالإجماع]

- (١٨) وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرَّجَالِ عَشْرَةٌ أَسْمَاءُ وَهُمْ مَعْرُوفَةٌ مُشْتَهَرَةٌ
(١٩) الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ مَهْمَا نَزَلَا وَالْأَبُّ وَالْجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَالَا
(٢٠) وَالْأَخُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ الْقُرْآنَا
(٢١) وَابْنُ الْأَخِ الْمُدِّي إِلَيْهِ بِالْأَبِ فَاسْمَعْ مَقَالًا^(٣٣) لَيْسَ بِالْمَكْذِبِ
(٢٢) وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ مِنْ أَبِيهِ فَاشْكُرْ لِيذِي الْإِيحَازِ وَالتَّنْبِيهِ
(٢٣) وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ ذُو الْوَلَاءِ فَجُمَلَةُ الذُّكُورِ هَؤُلَاءِ

٢،١ - الابن وابن الابن ، وهما من الفروع^{٣٤} .

٤،٣ - الأب والجد من الأصول .

(٣٣) كذا في (ن)، وفي (ق) : مقالِي .

٣٤ - قال ابن المنذر: أجمعوا على أن بني الابن وبنات الابن يقومون مقام البنين والبنات ذكورهم كذكورهم وإناثهم كإناثهم إذا لم يكن للميت ولد من صلبه .

٥- الأخ من أي الجهات : أي الأخ الشقيق والأخ لأب والأخ
لأم وهم من الحواشي .

٦- ابن الأخ الشقيق وابن الأخ لأب ، [وأخرج ابن الأخ لأم
لأنه من ذوي الأرحام] من الحواشي . قوله : (ابن الأخ
المدلى إليه بالأب) أي إلى الميت بالأب سواء الأب مع الأم
أو بالأب وحده .

٧- العم الشقيق أو العم لأب ، وأخرج العم لأم لأنه من
ذوي الأرحام وهو من الحواشي أي العم .

٨- ابن العم الشقيق وابن العم لأب ، وأخرج ابن العم لأم
لأنه من ذوي الأرحام .

٩، ١٠- الزوج ، والمعتق .

وعلى التفصيل هؤلاء وزيادة الأخ لأب والأخ لأم وابن الأخ
لأب والعم لأب وابن العم لأب .

فائدة:

دليل إرث الابن وابن الابن قال تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]
١- ، وقال تعالى : ﴿يا بني آدم﴾ .

٢- دليل إرث الأب والجد قال تعالى : وورثه أبواه . وقال :

واتبعت ملة آبائي إبراهيم .

٣- دليل إرث الأخ الشقيق والأخ لأب قوله تعالى : ﴿إن امرؤ

هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها

إن لم يكن لها ولد﴾ .

٤- دليل إرث الأخ لأم قال تعالى : ﴿وإن كان رجل يورث

كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس

فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾ .

٥- دليل إرث أبناء الأخوة والأعمام وأبنائهم حديث :

«ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر» .

٦- دليل إرث الزوج ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم﴾ دليل

إرث المعتق «إنما الولاء لمن أعتق»

إذا اجتمع الوارثون من الذكور ورث منهم ثلاثة . الابن والأب

والزوج .

- استحقاق من انفرد من الذكور :

الأخ لأم إذا انفرد أخذ جميع المال فرضا وردا وهو قول الجمهور

وهو الراجح

انفرد الزوج : هناك خلاف ولا دليل في الرد على الزوجين
أ- لا يستحق أكثر من فرضه والباقي لذوي الأرحام أو لبيت
المال وهو قول الجمهور وهو الراجح (وقد حكاه بعض
العلماء إجماعاً «الممتع»).

ب- يستحق جميع المال فرضاً ورداً وهذا مذهب من يرى الرد
على الزوجين منهم شيخ الإسلام ابن تيمية ، فيما عدا الأخ
لأم والزوج من الذكور إذا انفرد أخذ هؤلاء أخذ جميع
المال تعصياً .

فائدة : هل خلاف الواحد أو الاثنان ناقض للإجماع ؟
ذهب الجمهور إلى أنه لا ينعقد الإجماع وهذا هو الراجح ، قال شيخ
الإسلام ابن تيمية : «معنى الإجماع أن تجتمع علماء المسلمين على
حكم من الأحكام وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام لم
يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة
كما في «مجموع الفتاوى ٢٠ / ١٠» .

فائدة : قال ابن عبد البر : « أجمع علماء المسلمين بأن ولد الحر من
سريته تبع له لا لأمه وأنه حر مثله . «الاستذكار» .

واتفقوا أنه ليس للابن الذكر إلا ما فضل عن الزوج والزوجة
والأبوين والجد والجدتين «مراتب الإجماع ص ١٨٢».

الوارثات من النساء

(٢٤) وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ لَمْ يُعْطِ أُنْثَىٰ غَيْرُهُنَّ الشَّرْعُ
(٢٥) بِنْتٌ وَبِنْتُ ابْنٍ وَأُمٌّ مُشْفِقَةٌ وَرَوْجَةٌ وَجَدَّةٌ وَمُعْتَقَةٌ
(٢٦) وَالْأُخْتُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَتْ فَهَذِهِ عِدَّتُهُنَّ بَأَنَّهُنَّ

وهن سبع بالإجماع :-

(١) البنت لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا

ترك وإن كانت واحدة فلها النصف﴾.

(٢) بنت الابن لأن رسول الله ﷺ ورثها مع البنت السدس وهو

في البخاري .

(٣) (٤) الأم والجدة لقوله : فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه

فلامه الثلث».

(٤) الزوجة قال تعالى : ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ

وَلَدٌ﴾.

٥) الأخت الشقيقة والأخت لأب، قال تعالى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾، تقدمت الآية، دليل إرث الأخت لأم: «وإن كان رجل».

٦) المعتقة: تقدم الحديث.

فائدة: إذا اجتمعت الإناث يرث منهن خمس:- البنت- بنت الابن- الأم- الزوجة- الشقيقة، وما عداهن محجوبات. الجدة بالأم- الأخت لأم محجوبة بالبنت. المعتقة محجوبة بالشقيقة مع البنت والأخت لأب محجوبة بالشقيقة.

استحقاق من انفرد منهن:

انفراد الزوجة تستحق فرضها فقط والباقي لذوي الأرحام أو لبيت المال وهو الراجح وقول آخر أنها تستحق جميع المال فرضا وردا قول شيخ الإسلام والسعدي.

انفراد غير الزوجة تستحق جميع المال فرضا وردا، وهو قول الجمهور وهو الراجح إذا اجتمع الذكور والإناث يمكن اجتماعهم جميعا ما عدا أحد الزوجين، وإذا اجتمعوا ورث منهم خمسة:

الأبوان - الولدان - أحد الزوجين ، وما عداهم محبوب .

«باب الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى»

(٢٧) وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْإِزْثَ نَوْعَانِ هُمَا	فَرَضُ وَتَعْصِيبٌ عَلَى مَا قُسِمَا
(٢٨) فَالْفَرَضُ فِي نَصِّ الْكِتَابِ سِتَّةٌ	لَا فَرَضَ فِي الْإِزْثِ سِوَاهَا الْبَتَّةُ
(٢٩) نِصْفٌ وَرُبْعٌ ثُمَّ نِصْفُ الرَّبْعِ	وَالثُّلُثُ وَالسُّدُسُ بِنَصِّ الشَّرْعِ
(٣٠) وَالثُّلُثَانِ وَهُمَا التَّمَامُ	فَأَحْفَظُ فَكُلُّ حَافِظٍ إِمَامٌ

الفرض لغة: يطلق على معان منها التقدير .

اصطلاحاً : هو النصيب المقدر شرعاً لوارث خاص لا يزيد إلا

بالرد ولا ينقص إلا بالعول .

قولهم : «هو النصيب المقدر» أخرج به التعصيب لعدم تقديره .

وقولهم : «شرعاً» أي من جهة الشرع أخرج به الوصية فإنها

مقدرة تبرعاً .

وقولهم : «لوارث» أخرج به مقادير الزكاة .

الفروض المقدرة إجمالاً ستة بالإجماع

النصف- الربع - الثمن - الثلثان - الثلث - السدس -
 والسابع ثبت بالاجتهاد وهو ثلث الباقي للأمم في العُمريتين
 الثلثان والنصف ونصف كل ونصف نصفه

$$\begin{aligned} \text{بسطة} \leftarrow \frac{2}{3} \quad \text{مقام} \leftarrow \frac{1}{3} & \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{8} \quad \text{الريال} = 100 \text{ فلس} = \frac{1}{100} \text{ فلس} \\ & \quad \frac{1}{3} = \frac{2}{6} \quad \frac{1}{3} = \frac{1}{3} \quad \frac{1}{3} = \frac{1}{3} \quad \text{فلس} \quad 33 \quad \text{فلس} \\ & \quad \frac{1}{4} = \frac{1}{4} \quad \frac{1}{8} = \frac{1}{8} \quad \text{فلس} \quad 25 \quad \text{فلس} \end{aligned}$$

فائدة: النصف إذا كان المقام ضعف البسط فهو دائما يساوي
 النصف مثل: $\frac{2}{4}$ ، $\frac{3}{6}$ ، $\frac{4}{8}$

عدد أصحاب الفروض قوله (هبادبز) الهاء خمسة وهم أصحاب
 النصف، الباء أصحاب الربع وهم اثنان، الألف واحد وهو
 صاحب الثمن، والذال أربعة وهم أصحاب الثلثين، والباء-
 الثانية- أصحاب الثلث وهم اثنان، الزاي سبعة وهم أصحاب
 السدس، وهذا من الحروف الهجائية (أبجد هوز...)
 أصحاب الفروض:

بدأ بهم النبي P قال: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر»، وهم عشرة: الزوجان، والأبوان، والجد والجدة، والبنات، وبنات الابن، والأخت من كل جهة والأخ من الأم.

(١) ميراث الزوج: له حالتان .

الأولى: النصف، إذا لم يكن للزوجة فرع وارث منه أو من غيره .

الثانية: الربع إذا كان للزوجة فرع وارث منه أو من غيره، والفرع الوارث هم (الأولاد وأولاد الأبناء) أما أولاد البنات فهم فرع غير وارث لأنهم من ذوي الأرحام، والدليل على إرث الزوج ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن﴾

مثلاً: هلكت امرأة عن زوج وأب فللزوجة النصف لعدم الفرع الوارث وللأب الباقي أو امرأة هلكت عن زوج وابن فللزوجة الربع لوجود الفرع الوارث والباقي للابن.

(٢) ميراث الزوجة: لها حالتان

الأولى: ترث من زوجها الربع إذا لم يكن له فرع وارث منها أو من غيرها .

الثانية : ترث من زوجها الثمن إذا كان له فرع وارث منها أو من غيرها ، والدليل قوله تعالى : ﴿ ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم ﴾ ، ولا فرق بين أن تكون زوجة أو زوجات ، مثلاً : هلك رجل عن زوجة وأب فللزوجة الربع والباقي للأب ، أو هلك عن ثلاث زوجات وابن فللزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث والباقي للابن . والزوجة في الجاهلية عند العرب لا ترث من زوجها والزوج في الجاهلية لا يرث من زوجته وكذلك عند الرومان وعند اليهود الزوج يرث من زوجته والزوجة لا ترث من زوجها . راجع كتاب (مسائل الاختلاف في أحكام الميراث) .

٣) ميراث الأم^{٥٥} : ولها ثلاث حالات :

أ- الثلث بثلاثة شروط :

- ١ . ألا يكون للميت فرع وارث .
- ٢ . ألا يكون له جمع من الأخوة .
- ٣ . ألا تكون المسألة أحد العمريتين .

^{٥٥} - فائدة : قال الماوردي لا اختلاف بين الفقهاء أن بني الأخوة لا يجوبون الأم عن الثلث إلى السدس بخلاف آبائهم . الحاوي «٨ / ١٠٤» .

ب- السدس بشرطين :

١ . أن يكون للميت فرع وارث .

٢ . أن يكون للميت جمع من الأخوة، بالإجماع

ولا فرق بين أن يكون الأخوة ذكورا أو إناثا أو مختلفين أشقاء أو لأب أو لأم ولا بين أن يكونوا وارثين أو محجوبين بالأب .

ويرى شيخ الإسلام أن للأم الثلث مع الإخوة المحجوبين بالأب وقوله مخالف لقوله تعالى : (وإن كان له إخوة فلأمه السدس) ، وخالفه الجمهور وكذلك العلامة العثيمين يرى أن للأم السدس . وقد خالف العلامة العثيمين شيخ الإسلام في :-

١ - يرى شيخ الإسلام أن الجماعة شرط لصحة الصلاة وخالفه العلامة العثيمين فقال واجبة .

٢ - يرى شيخ الإسلام أن المتمتع في الحج يكفيه سعي العمرة عن سعي الحج وخالفه العثيمين .

٣ - يرى شيخ الإسلام جواز سفر المرأة بلا محرم مع الأمن وخالفه الشيخ العثيمين فيرى عدم جواز سفر المرأة بلا محرم مطلقا .

- ٤- يرى شيخ الإسلام جواز الجمع بين الأختين من الرضاع ويرى الشيخ العثيمين التحريم .
- ٥- يرى شيخ الإسلام جواز دفع الزكاة في قضاء دين الميت الذي لم يخلف وفاء ويرى العثيمين عدم الجواز .
- ٦- يرى شيخ الإسلام جواز تعفير الوجه بالتراب تذللًا لله تعالى ويرى العلامة العثيمين ضعف هذا القول .
- ٧- والسابع ما ذكرناه .
- ٨- يرى شيخ الإسلام أن المأموم تكفيه قراءة إمامه في الصلاة الجهرية ويرى الشيخ العثيمين وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في الجهرية .
- وهي عشر مسائل . راجع (الدر الثمين في ترجمة العلامة العثيمين ص ١٧٠) .
- والإخوة لا يرثون مع الأب ومع ذلك فجعل للأم السدس في هذا الحال ، وهذا قول جمهور العلماء .
- قال الشوكاني في تفسيره : « وأجمعوا على أن الأختين فصاعدا كالأخوين في حجب الأم » ، وقال ابن القيم في إعلام الموقعين : « أقل الجمع اثنان » ، وجاء عن زيد بن ثابت ؓ : « الأخوة في كلام

العرب أخوان فصاعدا « حسنه العلامة الألباني رحمه الله كما في إرواء الغليل.

ت- وترث ثلث الباقي في العمريتين وهما زوج وأم وأب أصلها من ستة للزوج النصف (٣) وللأم ثلث الباقي (١) والباقي للأب ، هذا قول الجمهور وهو الراجح .
زوجة وأم وأب أصلها من أربعة للزوجة الربع (١) وللأم ثلث الباقي (١) والباقي اثنين للأب .

واتفق أهل العلم على أن الزوج يأخذ النصف والزوجة الربع واختلفوا في إرث الأم والأب ، وتقدم قول الجمهور وهم جمهور عامة الصحابة إلا ابن عباس ومنهم الأئمة الأربعة ورجح هذا القول ابن القيم رحمه الله وغيره ومنهم شيخ الإسلام وقول ابن عباس أن للأم ثلث المال ، وسميت بالعمريتين لأن أول من قضى بها عمر بن الخطاب ؓ .

وجعل الله تعالى ثلث المال للأم إذا انفردت به مع الأب وقاعدة الفرائض (أن كل ذكر أو أنثى من جنس إذا كانا في درجة واحدة كان للذكر مثل حظ الأنثيين أو على السواء ولو أعطينا الثلث

كاملا في العمريتين لاختلفت هذه القاعدة ولذا لو كان بدل الأب
جد في العمريتين لكان للأُم الثلث كاملا لأنها أقرب منه بالإجماع .
مثال : هالك عن أم وأب ؟ للأُم الثلث والباقي للأب بالإجماع
وللآية .

هالك عن أم وأخوين وأب ؟ للأُم السدس لوجود جمع من الإخوة
والباقي للأب .

(٤) الأب : وله ثلاثة أحوال :

أ- يرث فيها بالفرض المجرد وهي مع ذكور الولد وولد
الابن ويرث هنا السدس والباقي للابن ومن معه
بالإجماع ، والدليل هو الآية .

ب- بالتعصيب وهي مع عدم الولد وولد الابن فيأخذ المال
إذا انفرد وإن كان معه ذو فرض فلذي الفرض فرضه
وباقى المال له بالإجماع .

ت- يجتمع له الفرض والتعصيب وهي مع إناث الولد
فيأخذ السدس لقوله تعالى : ﴿ولأبويه لكل واحد
منهما السدس﴾ ولهذا كان للأُم مع البنت السدس
إجماعا ويأخذ الأب ما بقي لحديث «ألحقوا الفرائض

بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر»، وهذا مجمع عليه
مثال : هالك عن أب وابن للأب السدس لوجود
الفرع الوارث والباقي للابن هالك عن أم وأب للأم
الثالث والباقي للأب لقوله تعالى: ﴿فإن لم يكن له ولد
وورثه أبواه فلأمه الثلث﴾ ففرض للأم والباقي للأب
تعصيا

هالك عن بنت وأب للبنت النصف وللأب السدس
فرضا والباقي تعصيا .

٥) الجد : أجمع أهل العلم على أن الجد أب وأب الأب بمنزلة
الأب في جميع المواضع إلا في ثلاثة ستأتي، وميراثه الجد قبل
الأب إلا أنه يسقط بالأب بالإجماع .

قال ابن رشد: وأجمعوا على أن فرض الأبوين من ميراث ابنتها
إذا كان للابن ولد أو ولد ابن السدسان أعني أن لكل واحد
منهما السدس لقوله: ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾
والجمهور على أن الولد الذكر دون الأنثى وخالفهم في ذلك
من شذ . بداية المجتهد «٤ / ١٩١». قول الجمهور أي جمهور
المالكية، وقول ابن رشد غير صحيح فقد نقل ابن رجب

الإجماع أن الولد هو الذكر والأنثى وأيضا قوله تعالى
:(يوصيكم الله في أولادكم).

(٦) البنات : حالات

الأولى : لها حالات تترث بالفرض إذا كانت واحدة فلها
النصف بشرط إذا لم يكن معها معصب ولا مشاركة ، لقوله
تعالى : فلها النصف «وبالإجماع نقله ابن قدامة .

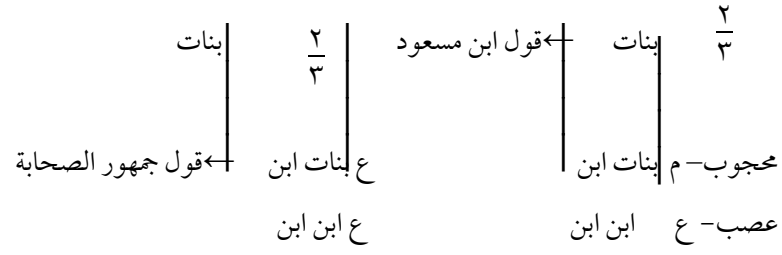
الثانية: وإذا كانتا اثنتين فما فوق فإنهن يرثن الثلثين فرضا لقوله
تعالى : ﴿فإن كن نساء فلمن ثلثا ما ترك﴾ ،ونقل ابن حزم
الإجماع بشرط عدم المعصب.الثالثة : ويرثن بالتعصيب بالغير
إذا كان معهن أخ لقوله تعالى : ﴿يوصيكم الله في أولادكم
للذكر مثل حظ الأنثيين﴾

وقد ثبت أن للبتين الثلثان بالإجماع نقله ابن قدامة وشيخ
الإسلام في الفتاوى ،وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ
قال : «أعطي ابنتي سعد ابن الربيع الثلثين وأمهما الثمن
»الحديث رواه الخمسة إلا النسائي وهو صحيح .

وأجمعوا على أنه إذا استكمل بنات الصلب الثلثين سقط بنات الابن إلا أن يكون بإزائهن أو أنزل منها ذكر فيعصبهن فيما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين ، كتاب الإجماع عند الأئمة
 مثال: هلك هالك عن بنت وعم ؟ للبنت النصف والباقي للعم .

هلك هالك عن بنتين وأب ؟ فللبنتين الثلثان وللأب السدس
 فرضا والباقي تعصيا .

وانفرد ابن مسعود $\frac{2}{3}$ في مسألة بنات وبنات ابن وابن ؟
 قال البنات لهن الثلثان والباقي للذكر وهو ابن الابن دون أخواته وقال جمهور الصحابة وعامة الفقهاء أن للذكر مثل حظ الأنثيين وهو الراجح .



(٧) بنات الابن : ولهن حالات :

الأولى : ترث النصف بشروط

• عدم المعصب (وهو أخوها أو ابن عمها المساوي لها في الدرجة).

• عدم المشاركة (أختها أو بنت عمها).

• عدم الفرع الوارث الأعلى منها إن كان ذكر فتكون محجوبة وإن كانت أنثى فترث معها السدس وإن كان أكثر من أنثى سقطت .

الثانية: إذا كانتا اثنتين فما فوق ورثتا الثلثان بشرط .

• عدم المعصب وهو ابن الابن.

• عدم الفرع الوارث الذي هو أعلى منهن ،فإن كان ذكر سقطن وإن كانت أنثى واحدة يرثن السدس تكملة الثلثين ،وإن كان أكثر سقطن إلا أن يعصبن ذكر بدرجتهم أو أنزل منهن .

فائدة: إناث الفروع لا يتجاوز فرضهن الثلثين .

الثالثة : استحقاق بنت الابن السدس^{٢٠} بالإجماع ،لحديث ابن مسعود أنه قضى في بنت وبنت ابن وأخت ، للبنت النصف ولبنت

^{٢٠} - بشرطين (١) عدم المعصب .(٢) عدم الفرع الوارث الذي هو أعلى منها إلا صاحبة النصف فإنها لا ترث السدس إلا معها.

الابن السدس وما بقي للأخت ، وقال : هذا قضاء رسول الله ﷺ .
رواه البخاري .

الرابعة : مثال : هالك عن بنت ابن وابن ابن ؟ المال بينهما تعصيا .
- هالك عن بنت ابن وابن ابن ابن ؟ لها النصف لانفرادها وعدم
المعصب وعدم فرع وارث أعلى منها والباقي لابن ابن الابن
- هالك عن بنتي ابن وعم ؟ لهما الثلثان والباقي للعم .
- هالك عن بنت وبنتي ابن وعم ؟ للبنت النصف ولبنتي الابن
السدس تكملة الثلثين والباقي للعم .
- هالك عن بنت وبنات ابن وابن ابن ابن ؟ للبنت النصف ولبنت
الابن السدس ولابن ابن الابن الباقي .
- هالك عن بنتين وبنت ابن وابن ابن ابن ؟ للبنتين الثلثان والباقي
للذكر مثل حظ الأنثيين لأنها أعلى منه فيعصبها عند الجمهور .
- هالك عن بنت وبنت ابن وابن ابن ؟ للبنت النصف وما بقي
فللذكر مثل حظ الأنثيين بالإجماع .

(٨) الأخت مطلقا : وهن ثلاث :

أ- شقيقة : ترث بالفرض وهو النصف لقوله تعالى :

﴿وله أخت فلها نصف ما ترك﴾ بشرط عدم المعصب

وهو أخوها وعدم المشاركة وهي أختها فإذا وجد
أخوها للذكر مثل حظ الأنثيين وإذا وجدت أختها
انتقلت إلى الثلثين بشرط عدم الفرع الوارث ولا ذكر
من الأصول .

ب- ويرثن الثلثين بشروط

- إن يكن اثنتين فأكثر ؛ لقوله تعالى: (فإن كانتا
اثنتان فلهما الثلثان مما ترك).
- عدم الفرع الوارث . عدم الأصل الوارث من
الذكور.
- عدم المعصب.
- فائدة: إذا وجد فرع وارث ذكر سقطت
الأخوات لأنه لا إرث للحواشي مع ذكر
الفروع وإذا كان الفرع أنثى واحده فأكثر
أخذن فرضهن والباقي للأخوات تعصيا وإذا
وجد ذكر من الأصول إذا كان الأب سقطن
بالإجماع وإذا كان الجد سقطن بالقول الراجح
فلا إرث للحواشي مع ذكر من الأصول، وإذا

وجد معصب معهن بعد أخذ الفرع من الإناث
نصيهن ورثن مع الأخ الشقيق بالتعصيب
للذكر مثل حظ الأنثيين.

فائدة: يسقط ولد الأبوين بثلاثة بالإجماع

بالابن - وابن الابن - وبالأب، نقله ابن قدامة .

فائدة: ابن عباس π يُروى أنه كان لا يجعل الأخوات مع
البنات عسبة ويستدل بقوله: ﴿ **إِنَّ امْرَأَتَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ** ﴾
[النساء: ١٧٦]، فإنها جعل لها الميراث بشرط عدم الولد، وذهب
الجمهور إلى توريث الأخت مع البنت وهو الراجح .

واحتجاج ابن عباس لا يدل على ما ذهب إليه بل يدل على أن
الأخت لا يفرض لها النصف مع الولد ونحن نقول به، فإنها
أخذته مع البنت ليس فرض وإنما هو تعصيب كميراث الأخ مع
البنت فقد وافق ابن عباس على ميراث الأخ مع الولد، مع قوله:
﴿ **وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ** ﴾ [النساء: ١٧٦]، راجع المغني لابن
قدامة^{٥٧}

ب- الأخت لأب:-

^{٥٧} -مثال: أخت شقيقة وعم؟ للأخت النصف وللعلم الباقي

شقيقتان وعم؟ لها الثلثان وللعلم الباقي .

بنت وشقيقة؟ للبنت النصف وللأخت الباقي .

أب وأخت؟ المال للأب .

ميراث الأخت لأب النصف بشرط عدم المعصب وهو الأخ لأب.
-عدم المشاركة.
-عدم الأصل والوارث من الذكور .
-عدم الفرع الوارث .
-عدم الأشقاء والشقائق دليله الإجماع نقله ابن رشد.
فإذا وجد أحد من الأشقاء إن كان ذكر سقطت الأخوات لأب
وإن كانت شقيقة واحده فلها النصف وللأخوات لأب السدس
تكملة الثلثين ،سواء كن واحده أو أكثر بالإجماع، وإن كانت
الشقيقات أكثر من واحده سقطت الأخوات لأب لاستغراق
الشقيقات الثلثين إلا أن يعصبهن أخ لأب .
فائدة : الحواشي من الإناث لا يرثن أكثر من الثلثين بالفرض .
فائدة : يسقط ولد الأب بالابن وابن الابن وبالأب وبالأخ الشقيق
بالإجماع .
مثال : هالك عن أخ شقيق وأخت لأب المال للأخ الشقيق لان
ذكور الأشقاء يسقطون لأخوة لأب .
هالك عن شقيقتين وأخت لأب وعم للشقيقتين الثلثان والباقي
للعمة ولا شيء للأخت لأب .
هالك عن شقيقة وأخت لأب وعم
للشقيقة النصف وللأخت لأب تكملة الثلثين والباقي للعمة

هالك عن شقيقتين وأخت للأب وأخ لأب ؟ للشقيقتين الثلثان والباقي عصبه بين الأخ وأخته .

فائدة: ما بقي عن فرض البنات للأخت دون ابن الأخ والعم وبه قال عامة الصحابة والفقهاء إلا ابن عباس فلم يجعل للأخت مع البنت شيء بل جعل ذلك لابن الأخ أو العم ، لقوله : ﴿ **إِنْ أَمْرٌ** **هَلَكَ** ﴾ تقدمت الآية .

والدليل على إرث الأخت مع وجود البنت حديث ابن مسعود لأقضى بقضاء رسول الله ﷺ للبنت النصف ولبنت الابن السدس وللأخت ما بقي ، قال أبو الخير العمراني صاحب كتاب البيان : «لأن تعصيب الأخت أولى من تعصيب ابن الأخ أو العم .

ج - الأخت لأم :-

٩) ولد الأم ذكرهم وأنثاهم يسقطون بأربعة بالولد ذكراً أو أنثى - ولد الابن - وبالأب - وبالجد (أب الأب) بالإجماع .
قال الناظم في الكلاله:

ويسألونك عن الكلاله هي انقطاع النسل لا محاله

لا ولي يبقى ولا مولى فانقطع الأبناء والجدود

الكلالة : من لا ولد له ولا والد قول الجمهور لقوله تعالى :
﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [النساء: ١٢]، المراد بهذه الآية الأخ لأم والأخت لأم بالإجماع
فائدة: يرث لأخ لأم أو الأخت لأم السدس بثلاثة شروط :

-عدم الفرع الوارث (ذكر أو أنثى).

-عدم الأصل الوارث .

-أن يكون منفردا .ويرثون الثلث بشروط : أن يكونوا اثنين

فصاعدا ذكورا أو إناثا أو مختلفين ذكر وأنثى .

-عدم الفرع الوارث .

-عدم الأصل الوارث.

فائدة مهمة : يستوي ذكرهم وأنثاهم في الإرث -ويرث مع

وجود أمه ويدل بأنثى ويرث.

(٥) الجد : الجد الوارث هو من ليس بينه وبين الميت أنثى وميراثه كالأب إلا في العمريتين فإن للأم فيهما مع الجد ثلث جميع المال ومع الأب ثلث الباقي بعد فرض الزوجية وإذا كان للميت أخوة أشقاء أو لأب فإنهم يسقطون بالأب وفي الجد الرجح أنهم يسقطون به وهو قول أبي بكر وأبي موسى وابن عباس وقول أربعة عشر من الصحابة قال الإمام البخاري : لم يذكر أن أحدا من الصحابة خالف أبا بكر في زمانه ورجح هذا شيخ الإسلام وابن

القيم وذكر في ترجيحه عشرين وجها ورجحه الشيخ ابن باز
والشيخ العثيمين وشيخنا مقبل رحمهم الله جميعا وشيخنا يحيى
الحجوري حفظه الله ونفع به الإسلام والمسلمين.

والجد يسقط الأخوة لأم بالإجماع ، قال ابن حزم : وأجمعوا
على ألا يورثوا الأعمام مع الجد.

(١٠) الجدة: ميراث الجدة : أجمعت الأئمة على توريث

الجدة راجع العذب الفاضل والبيان للعمراي لا إرث

للجدات من أي جهة مطلقا مع وجود الأم بالإجماع.

فكل جدة أدلت بوارث فهي وارثة وهذا هو الراجح ، رجح هذا

الإمام الشافعي وأبو حنيفة وشيخ الإسلام ووجه في مذهب أحمد.

وقال الإمام مالك : ترث جدتان فقط وقالت الحنابلة ترث ثلاث

جدات وميراث الجدة السدس سواء كانت واحدة أو أكثر بالإجماع

فإذا تعددت الحجبات وتساوين في القرب فالسدس بينهما بالسوية

وهو قول كافة الفقهاء وإن كان بعضهن أقرب من بعض سقطت

البعيدة سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب هذا هو القول

الراجح فإذا أدلت إحداهن بالجهة والأخرى بجهتين فلذات الجهة

نصف السدس ولذات الجهتين النصف الآخر من السدس هذا هو

الراجح رجحه الشافعي ومالك ، مثل

أم أم أم → فاطمة ← ← أم أم أب

↓

↓

صالحة ←

زينب

ذكر النصف في القرآن في ثلاث مواضع وأصحابه خمسة
والنصف فيه أربع لغات بالضم والفتح والكسر وزيادة ياء
ولا يرثه إلا فرد والجملة خمسة وعليه الإجماع .
١ . الزوج . تقدم أنه يرث النصف بشرط .
٢ . البنت من الصلب . تستحقه بشرطين .
٣ . بنت الابن . تستحقه بثلاثة شروط .
٤ . أخت شقيقة . تستحقه بأربعة شروط .
٥ . الأخت لأب . تستحقه بخمسة شروط تقدمت .

«باب الربع»

(٣٤) وَالرُّبْعُ فَرُضُ الزَّوْجِ إِنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ وَلَدِ الزَّوْجَةِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ
(٣٥) وَهُوَ لِكُلِّ زَوْجَةٍ أَوْ أَكْثَرَا مَعَ عَدَمِ الْأَوْلَادِ فِيهَا قُدْرًا
(٣٦) وَذِكْرُ أَوْلَادِ الْبَنِينَ يُعْتَمَدُ حَيْثُ اعْتَمَدْنَا الْقَوْلَ فِي ذِكْرِ الْوَلَدِ

ذكر في القرآن في موضعين وأصحابه اثنان فقط والرابع فيه
ثلاث لغات ضم الباء، تسكينها، رُبيع.

١- الزوج. تقدم أنه يرث بشرط وجودي أي وجود الفرع
الوارث حتى وإن كان ولدها زنا .

٢- الزوجة أو الزوجات . تقدم أنها ترثه بشرط عدمي .

«باب الثمن»

(٣٧) وَالْثَّمْنُ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ مَعَ الْبَنِينَ أَوْ مَعَ الْبَنَاتِ
(٣٨) أَوْ مَعَ أَوْلَادِ الْبَنِينَ فَأَعْلَمَ وَلَا تَظُنَّ الْجُمُعَ شَرْطًا فَافْهَمِ

ذكر في القرآن مرة واحدة وفيه ثلاث لغات، ضم الميم، وسكونها -
فتح التاء وكسر الميم مع زيادة ياء بعدها ساكن، فيقال ثمين وإرثه
واحد وعليه الإجماع. هي الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد أو
ولد الابن ذكرا كان أو أنثى إجماعا. والزوجات الأربع فأقل.

فائدة من شرح الرحبية مع حاشية اليقري ص ٥٢:

مما يذكر في المعايير أن لنا زوجة تأخذ الثمن والباقي يأخذه أخوها
مع وجود أخ للميت وليس له وارث سوى من ذكر وجوابه أن
أخاها ابن ابن زوجها وذلك بأن يتزوج ابن الرجل أم زوجة أبيه
فيأتي منها بولد ثم يموت ابن الرجل في حياة أبيه ويترك ابنة وأباه

ثم يموت الأب عن زوجته عن أخيها الذي هو ابن زوجها وعن
أخيه فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقي ولا شيء لأخيه لأنه
محبوب بابن ابنه .

«باب الثلثين»

(٣٩) وَالْثُلُثَانِ لِلْبَنَاتِ جَمْعًا مَا زَادَ عَنُ وَاحِدَةً فَسَمِعَا
(٤٠) وَهُوَ كَذَلِكَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ فَافْهَمَ مَقَالِي فَهَمَّ صَافِي الذُّهْنِ
(٤١) وَهُوَ لِلأُخْتَيْنِ فَمَا يَزِيدُ قَضَى بِهِ الْأَحْرَارُ وَالْعَبِيدُ
(٤٢) هَذَا إِذَا كُنَّ لَأُمِّ وَأَبٍ أَوْ لَأَبٍ فَأَعْمَلُ بِهِذَا تُصَبِّ

ذكر في القرآن في موضعين وأصحابه أربعة بالإجماع وأصحاب
الثلثين هم أصحاب النصف ما عدا الزوج بشرط أن تكون هنا
اثنتين أي أصحاب الثلثين وهن:

١. البنات اثنتين فأكثر بالإجماع بشرط عدم المعصب قال ابن تيمية
كما في الفتاوى «٣١٠ / ٣١» وهذا إجماع لا يصح فيه خلاف عن
ابن عباس [أي قول: أن ابن عباس يقول فوق اثنتين] وقيل عن
ابن عباس مثل قول الجمهور ذكره الشنقيطي في «أضواء البيان»
أنه رجع عن قوله فوق اثنتين ١ / ٣١٠ .

٢. بنات الابن : دليل إرثهن الإجماع وتقدمت الشروط .

٣. الأخوات الشقائق . بثلاثة شروط: عدم المعصب ، وعدم الأصل

الوارث من الذكور ، وعدم الفرع الوارث .

٤. الأخوات لأب دليل إرثهن الإجماع .

«باب الثلث»

- (٤٣) وَالْثُلُثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا وَلَدٌ
(٤٤) كَاثْنَيْنِ أَوْ اثْنَيْنِ^(٥٩) أَوْ ثَلَاثٍ
(٤٥) وَلَا ابْنَ ابْنٍ مَعَهَا أَوْ بِنْتَهُ
(٤٦) وَإِنْ يَكُونُ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ
(٤٧) وَهَكَذَا مَعَ زَوْجَةٍ فَصَاعِدًا
(٤٨) وَالْثُلُثُ لِاثْنَيْنِ أَوْ اثْنَيْنِ^(٦٠)
(٤٩) وَهَكَذَا إِنْ كَثُرُوا أَوْ زَادُوا
(٥٠) وَيَسْتَوِي الْإِنَاثُ وَالذُّكُورُ
وَلَا مِنَ الْإِخْوَةِ جَمْعٌ ذُو عَدَدٍ
حُكْمُ الذُّكُورِ فِيهِ كَالْإِنَاثِ
فَفَرَضُهَا الثُّلُثُ كَمَا بَيَّنَّاهُ
فَثُلُثُ الْبَاقِي^(٦١) هَآ مَرَّتَبُ
فَلَا تَكُنْ عَنِ الْعُلُومِ قَاعِدًا
مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ بَغَيْرِ مَيِّنٍ
فَمَا لَهُمْ فِيهَا سِوَاهُ زَادُ
فِيهِ كَمَا قَدْ أَوْضَحَ الْمَسْطُورُ^(٦٢)

(٥٩) في (ن) : واثنين .

(٦٠) في (ن) : وهو لاثنين أو اثنتين .

(٦١) في (ق) : فثلث ما يبقى .

(٦٢) هذا البيت سابق على الذي قبله في : (ق) .

ذكر في القرآن في موضعين، وفيه ثلاث لغات، ضم اللام -
سكونها-ثليث، وأصحابه اثنان .

قوله :وإن يكن :أي يوجد قوله فلا تكن عن المعلوم قاعدا أي
متكاسلا أو متكبرا.

قال زيد بن ثابت ؓ :الإخوة في كلام العرب اثنان فصاعدا «حسنه
العلامة الألباني».

وهما :- ١. الأم .تقدمت الشروط .

٢. الأخوة لأم .

قوله :بغير مين :أي كذب .

فائدة: الإخوة المحجوبون بشخص يُحجبون الأم من الثلث إلى
السدس قول أكثر أهل العلم وهو الصحيح من مذهب الحنابلة أنه
إذا كان في المسألة أبوان وجمع من الأخوة للأم السدس والباقي
للأب وهو الراجح .

«باب السدس»

- (٥١) وَالسُّدُسُ فَرَضٌ سَبْعَةٌ مِنَ الْعَدَدِ أَبٍ وَأُمٍّ ثُمَّ بِنْتِ ابْنٍ وَجَدٍ
(٥٢) وَالْأُخْتِ بِنْتِ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدِّ وَوَلَدِ الْأُمِّ تَمَامُ الْعِدَّةِ
(٥٣) فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّهُ مَعَ الْوَلَدِ وَهَكَذَا الْأُمُّ بِتَنْزِيلِ الصَّمَدِ
(٥٤) وَهَكَذَا مَعَ وَلَدِ ابْنِ الَّذِي مَا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ وَيَحْتَذِي
(٥٥) وَهَوَّاهَا أَيضًا مَعَ الْإِثْنَيْنِ مِنْ إِخْوَةِ الْمَيْتِ فَقَسَّ هَذَيْنِ

- (٥٦) وَالْجُدُّ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ
(٥٧) إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِخْوَهُ
(٥٨) أَوْ أَبَوَانِ مَعَهُمَا زَوْجٌ وَرِثٌ
(٥٩) وَهَكَذَا لَيْسَ شَبِيهًا بِالْأَبِ
(٦٠) وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سَيَاتِي
(٦١) وَبِنْتُ الْإِبْنِ تَأْخُذُ السُّدُسَ إِذَا
(٦٢) وَهَكَذَا الْأُخْتُ مَعَ الْأُخْتِ الَّتِي
(٦٣) وَالسُّدُسُ فَرُضٌ جَدَّةٌ فِي النَّسَبِ
(٦٤) وَوَلَدُ الْأُمِّ يَنْأَلُ السُّدُسَا
(٦٥) وَإِنْ تَسَاوَى نَسَبُ الْجَدَّاتِ
(٦٦) فَالسُّدُسُ يَبْنِيهِنَّ بِالسُّوِيَّةِ
(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ قُرْبَى لَأُمِّ حَجَبَتْ
(٦٨) وَإِنْ يَكُنْ^(٦٣) بِالْعَكْسِ فَالْقَوْلَانِ
(٦٩) لَا تَسْقُطُ الْبُعْدَى عَلَى الصَّحِيحِ
(٧٠) وَكُلُّ^(٦٤) مَنْ أَدَلَّتْ بِغَيْرِ وَاوِثٍ
- فِي حَوَازِ مَا يُصِيبُهُ وَمُدَّهُ
لِكَوْنِهِمْ فِي الْقُرْبِ وَهُوَ أَسْوَهُ
فَالْأُمُّ لِلثَّلَاثِ مَعَ الْجَدِّ تَرِثُ
فِي زَوْجَةِ الْمَيِّتِ وَأُمُّ وَأَبٍ
مُكَمَّلَ الْيَّانِ فِي الْحَالَاتِ
كَانَتْ مَعَ الْبِنْتِ مِثَالًا يُخْتَدَى
بِالْأَبَوَيْنِ يَا أَخِي أَدَلَّتْ
وَاحِدَةً كَانَتْ لِأُمِّ وَأَبٍ
وَالشَّرْطُ فِي إِفْرَادِهِ لَا يُنْسَى^(٦٥)
وَكُنْ^(٦٦) كُلُّهُنَّ وَارِثَاتُ
فِي الْقِسْمَةِ الْعَادِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ
أُمُّ أَبِي بُعْدَى وَسُدُسًا سَلَبَتْ
فِي كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْصُوصَانِ
وَاتَّفَقَ الْجُلُّ عَلَى التَّصْحِيحِ
فَمَا لَهَا حَظٌّ مِنَ الْمَوَارِثِ

(٦٣) فِي (ق) : تَكُنْ.

(٦٤) فِي (ق) : فَكُل.

(٧١) وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى بِذَاتِ الْقُرْبِ فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِيِّ فَقُلْ لِي حَسْبِي
(٧٢) وَقَدْ تَنَاهَتْ قِسْمَةُ الْفُرُوضِ مِنْ غَيْرِ^(٧١) إِشْكَالٍ وَلَا غُمُوضٍ

ذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وفيه لغتان ، ضم الدال وسكونها
وأصحابه سبعة :

- ١ . الأب . تقدم .
- ٢ . الأم . تقدم . قوله : بتنزيل الصمد : الصمد من أسماء الله ،
وأسماء الله غير محصورة .
- ٣ . الجد . تقدم .
- ٤ . بنت الابن فأكثر ، لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى ورجع
عن ذلك . وقوله : مثالا يحتذى : أي يقتدى به .
- ٥ . الأخت لأب . تقدم .
- ٦ . الجدة مع الابن (أي ولدها) ترث وهو الراجح . وتقدمت .

(٦٥) هذا البيت في (ن) هكذا: وولد الأم له إذا انفرد * سدس جميع المال قد ورد.

وهو مقدم بحيث يكون رقمه فيها: (٦١).

(٦٥) في (ق): فكنَّ.

(٦٦) في (ق): بغير.

٧. ولد الأم قراءة ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص: «ولله أخ أو أخت من أم».

قول الرحيبي : وهو لها أيضا مع الاثنين ...

أي الأم، قال معاذ ؓ : لا يردها عن الثلث إلا الأخوة الذكور أو ذكور مع إناث أما إناث خُلف فلا .

وهذا قول مرجوح، وقال ابن عباس : لا يردها إلا ثلاثة ورجع عن هذا .

وقوله : فقس هذين : أي قس على الاثنين من الأخوة وما زاد على اثنين والجد أب عند فقد الأب يرث مع الولد أو ولد الابن السدس إجماعا.

يشير الرحيبي إلى ترجيح أن الجد يرث مع الإخوة وهذا قول مرجوح والراجح أن الجد يجب الإخوة الأشقاء أو لأب أما لأم بالإجماع . وذلك في قوله : إلا إذا كان هناك أخوة .

فائدة: انفرد ابن عباس ؓ عن الصحابة في خمس مسائل :

١. زوج وأبوان . جعل للأم ثلث المال .

٢. زوجة وأبوان ، قال للأم ثلث المال وعند الصحابة ثلث الباقي وهو الراجح .

٣. لا يجب الأم إلا بثلاثة من الإخوة من الثلث إلى السدس ، ورجع عنه .

٤. لم يجعل الأخوات مع البنات عصبية .

٥. أنه لا يعيل المسائل .

وانفرد ابن مسعود عن الصحابة في ست مسائل ،أنظر « المغني » .

قوله : الأخت للأب تأخذ السدس بخمسة شروط :

١. أن لا يكون لها معصب .

٢. أن لا يكون لها مساوٍ .

٣. أن يكون معها أخت شقيقة فقط .

٤. لا يكون معها أصل وارث .

٥. لا يكون معها فرع وارث . (شرح الرحبية) .

قوله : وإن تكن بالعكس فالقولان ...

أي القريبة للأب مثل أم الأب والبعيدة من الأم مثل أم أم أم .

قوله : لا تسقط البُعدى

أي من جهة الأم بالقربى من جهة الأب هذا قول الشافعي في قول

،وهو قول المالكية .

القول الثاني: تسقط البعدى من جهة الأم بالقربى من جهة الأب

قول الإمام أحمد والحنفية وهو الراجح ،قوله : واتفق الجل : أي

معظم أصحاب الشافعي اتفقوا على القول الأول .

قوله : وتسقط البُعدى بذات القرب ...

أي القربى والبعدى الوارثان كلتاهما من جهة الأم مثل (أم الأم)

أو (أم أم أم) أو كلتاهما من جهة الأب كأب الأب ، أو أم أمها .

قوله : تنهت قسمة الفروض : أي انتهى بيان الفروض أي تم الكلام .

مسائل في النصف

٦	زوج	$\frac{1}{2}$	ع شقيق	$\frac{1}{3}$	ع ابن ابن	$\frac{1}{2}$
٣						
٢	أم					
١						

← بالإجماع

١٢	ع بنت ابن	$\frac{1}{2}$	ع شقيق	$\frac{1}{8}$	ع شقيق	$\frac{1}{8}$
٦						
٣	زوج	$\frac{1}{4}$	أم	$\frac{1}{6}$	بنت	$\frac{1}{2}$
٢	أم	$\frac{1}{6}$	جه	$\frac{1}{8}$		
١	ع أخب					

٢٤	ع بنت	$\frac{1}{2}$	ع شقيق	$\frac{1}{8}$	ع شقيق	$\frac{1}{8}$
١٢						
٤	أم	$\frac{1}{6}$	جه	$\frac{1}{8}$		
٣						
٥						

٦		
٣	أختب	١
١	أم	١
١	أختم	١
١	عم شقيق	١

١٢		
٦	قه	١
٣	جه	١
٢	أخم	١
١	ع ابن أجب	١

«مسائل الربع»

١٢		
٣	زوج	١
٥	ع ابن ابن	١
٢	أم	١
٢	أب	١

١٢		
٣	جه	١
٢	أم	١
٢	أختم	١
٥	ع شقيق	١

١٢		
٣	زوج	١
٧	ع ابن	١
٢	أب	١

«مسائل الثمن»

٢٤		
٣	جه	$\frac{1}{8}$
١٣	ع ابن ابن	
٤	أب	$\frac{1}{6}$
٤	أم	$\frac{1}{6}$

٢٤		
٣	جه	$\frac{1}{8}$
١٣	ع ابن	
٤	أب	$\frac{1}{6}$
٤	أم	$\frac{1}{6}$

«مسائل الثلثين»

٢٤		
١٦	بنات ابن	$\frac{2}{3}$
٤	أم	$\frac{1}{6}$
٣	جه	$\frac{1}{8}$
١	ع أخب	

٦		
٤	بناتان	$\frac{2}{3}$
١	أب	$\frac{1}{6}$
١	أم	$\frac{1}{6}$

٦
٤
١
١

أختب ٢
جدة
أم

٦
٤
١
١

شقيقتان
أم
أختم

«مسائل الثلث»

١٢
٤
٢
٣
٣

أختم ٢
أم
جدة
ع أختب

٦
٢
٣
١

أختم ٢
زوج
أم

١٢
٤
٣
٥

أم
جدة
عق

«مسائل السدس»

٦
١
٣
١
١

أختب
قه
أم
ع عم

٢٤
٤
١٢
٣
٥

بنت ابن
بنت
جدة
عق

٦
١
١
٣
١

أختم
ع أختب
قه
أم

١٢
٢
٥
٣
٢

جد $\frac{1}{6}$
ع ابن
زوج $\frac{1}{4}$
أم $\frac{1}{6}$

١٢
٢
٧
٣

أب $\frac{1}{6}$
ع ابن
زوج $\frac{1}{4}$

١٢
٢
٦
٣
١

جدة $\frac{1}{6}$
بنات $\frac{1}{6}$
زوج $\frac{1}{4}$
عق $\frac{1}{4}$

٦
١
٣
٢

أم $\frac{1}{6}$
بنت $\frac{1}{6}$
عق $\frac{1}{4}$

معنى الرموز الواردة في المسائل :-

[زوج (زوج)، جه (زوجة)، ق (شقيق)، قه (شقيقة)، أخب (أخ لأب)، أختب (أخت لأب)، أخم (أخ لأم)، أختم (أخت لأم)].

«باب التعصيب»

بِكُلِّ قَوْلٍ مُوجَزٍ مُصِيبٍ	(٧٣) وَحُقَّ أَنْ نَشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ
مِنَ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي	(٧٤) فَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ
فَهُوَ أَخُو الْعُصُوبَةِ الْمُفْضَلَّةِ	(٧٥) أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرَضِ لَهُ
وَالْإِبْنِ عِنْدَ قُرْبِهِ وَالْبُعْدِ	(٧٦) كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْجَدِّ الْجَدِّ
وَالسَّيِّدِ الْمُعْتَقِ ذِي الْإِنْعَامِ	(٧٧) وَالْأَخِ وَالْإِبْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ
فَكُنْ لِمَا أَذْكَرُهُ سَمِيعًا	(٧٨) وَهَكَذَا بَنُوهُمْ ^(٦٨) جَمِيعًا
فِي الْإِرْثِ مِنْ حَظِّ وَلَا نَصِيبٍ ^(٦٩)	(٧٩) وَمَا لِيذِي الْبُعْدِ مَعَ الْقَرِيبِ
أَوْلَى مِنَ الْمُدِّي بِشَطْرِ النَّسَبِ	(٨٠) وَالْأَخِ وَالْعَمِّ لِأُمِّ وَأَبِ
يُعَصِّبَانِهِنَّ فِي الْمِيرَاثِ	(٨١) وَالْإِبْنِ وَالْأَخِ مَعَ الْإِنَاثِ
فَهُنَّ مَعَهُنَّ مَعْصَبَاتُ ^(٧٠)	(٨٢) وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنَّ بَنَاتُ

(٦٨) في (ق): بنوهما.

(٦٩) هذا البيت وما بعده في (ن) تحت باب الحجب.

(٧٠) وأجمع من هذا البيت: والأخوات لا لأم عصبات * مع بنات الابن أو البنات

(٨٣) وَلَيْسَ فِي النِّسَاءِ طُرّاً عَصْبَةٌ إِلَّا الَّتِي مَنَّتْ بِعِتْقِ الرَّقَبَةِ

العصبة : جمع عاصب ، عصبة الرجل قرابته لأبيه وسموا عصبة لأنهم عصبوا به أي : أحاطوا به ، الدليل على توريث العصابات قال تعالى : ﴿ **وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ** ﴾ فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه الثلث ﴿ [النساء: ١١] ، وإن لم يكن للميت ولد فالمال للوالدين .

تعريف التعصيب لغة : هو الإحاطة .

اصطلاحاً : هو الإرث بغير تقدير .

العصبة لغة : قرابة الرجل وبنوه .

اصطلاحاً : هم من يرث بغير تقدير . أقسامهم ثلاثة : عصبة

بالنفس - عصبة بالغير - عصبة مع الغير .

العصبة بالنفس قسمين : أ-عصبة بنسب .

ب-عصبة بسبب .

العصبة بالنسب كل وارث من الذكور إلا الزوج والأخ من الأم وهم الابن وابن الابن وهما من الفروع والأب وأبوه وإن علا وهما من الأصول والأخ الشقيق والأخ لأب وابن الشقيق وابن الأخ لأب والعم الشقيق والعم لأب وابن العم الشقيق وابن العم لأب وهؤلاء من الحواشي ، أما الزوج والأخ لأم فهم من أصحاب الفروض .

أحكام العصبية بالنفس:-

(١) من انفرد منهم أخذ كل المال، من القرابات كالأب أو الموالي أو مولى أنعم على الميت فأعتقه. (٢) أنه إذا كان أخذهم مع صاحب فرض أو فروض يأخذ ما أبقتة الفروض لحديث ابن عباس: «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فالأولى رجل ذكر» متفق عليه.

والأولى هنا بمعنى الأقرب وليس معناها أحق .

(٣) أنه إذا استغرقت الفروض للتركة سقط إلا الابن والأب والجد .

تعريف العاصب بنفسه :-

كل التعاريف منتقدة، والتعريف الشامل هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «كل ذي لاء ذكر نسيب ل ليس بينه وبين الميت أنثى» «أخرج ولد الأم. أدخل الذكر والأنثى المعتق. أخرج الزوج. قال ابن قدامة - رحمه الله - في المغني «١٧٥ / ٦»: أربعة من الذكور يعصبون أخواتهم فيمنعنهن الفرض ويقتسمون ما ورثوا للذكر مثل حظ الأنثيين وهم الابن وابن الابن وإن نزل والأخ من الأبوين والأخ من الأب وسائر العصبات ينفرد الذكور بالميراث اهـ.

جهات التعصيب: القول الراجح أنها خمس وهي على الترتيب المذكور: بنوة أبوة أخوة عمومة وذو الولاء التتمة

وهو قول الحنفية ورجحه الشيخ العثيمين وشيخنا مقبل
رحمهما الله، وشيخنا يحيى حفظه الله .

اجتماع العصابة : إذا اجتمعوا عاصبان فأكثر فتارة يستويان في
الجهة والدرجة والقوة وحينئذ يشتركون في المال .

أمثلة : ابن وأب وأخ ؟ فالابن مقدم بالبنوة لأنها مقدمة على
الأبوة أي في التعصيب ومقدمة أيضا على الأخوة وهذا إجماع .

ابن وابن ابن ، الجهة واحدة وهي البنوة ودرجة الابن أقرب
فيأخذ المال ، قال ابن القطان : وأجمع المسلمون أن الابن إذا كان
وارثا منع ابن الابن . «الإقناع» ، ونقل الإجماع غير واحد من أهل
العلم فلا أدري ما هو الذي جعل ابن الابن يرث مع وجود الابن
في بلد الإيمان والحكمة والفقهاء بلد اليمن ، مع أن الإجماع قائم على
عدم توريثه مع الابن فنسأل الله عز وجل أن يوفق رئيس الدولة في
بلدنا اليمن وفقه الله وهداه أن يمنع هذه العادة السيئة ، قال رسول
الله ﷺ : (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل
بها) وهذا والله ظلم عظيم يحصل على الناس والله المستعان ، وهذا
العمل من أنظمة اليهود في ميراثهم ، قال صلاح سالم في كتابه
(مسائل الاختلاف في أحكام الميراث ص ٢٤-٢٥) : نظام الإرث
عند اليهود على أسس وقواعد يمكن إجمالها فيما يأتي : ٣...- إذا
مات الرجل في حياة أبيه حل أولاده محله في ميراثه من دون أن
يحببهم أخوه المتوفي . اهـ